جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

واقع وآفاق القطاع الفلاحي بالجزائر

دراسة حالة ولاية المدية 2011–2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبين:

- عز الدين غليم
- محمد ميساوي

إشراف:

- د/ سعيدي فاطمة الزهراء

أمام لجنة المناقشة

د.عامر كمال .....رئيسا
د.سعيدي فاطمة الزهراء.....مقررا ومشرفا
د. بوعزيز عبد الرزاق .....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك...ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ...الله جل جلاله.

الحمد لله الذي أنار لنا طريق العلم، وزيننا بالحلم، الحمد لله حمدا يليق بكماله، وثناء يليق بعظمته، وفضله علينا وعلى الناس أجمعين

إلـــــــى

من بلغ الرسالة وادي الأمانة...ونصح الأمة ...إلى نبي الرحمة ونور العالمين ...ضياء قلوبنا ونور أبصارنا سيدنا

محمد صلى الله علية وسلم

حري بنا أن نسجل شكرنا وامتناننا للدكتورة **سعيدي فاطمة الزهراء** التي كانت السند لنا في مذكرتنا

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز مذكرتنا من قريب أو من بعيد.



إهداء

أهدي ثمرة عملي

إلى نسمة الفجر وبسمة القلب، وشمعة الدرب.... أمي الحبيبة.

إلى أحن قلب إلى من تكبد المعاناة في سبيلي .... والدي الكريم.

إلى إخوتي وأخواتي الى كل الاصدقاء من قريب وبعيد

إلى كل من يحمل لي في قلبه محبة

إلى كل طلبة كلية العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

عز الدين

إهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، تلك التي رأتني أصرخ بين يديها وجعلت بكائي المقرف لحنا في أذنيها

إلى التي ما كنت لأرد لها من فضلها مثقال ذرة

إلى أغلى ما لدي في الوجود أمي الحبيبة

وإلى رمز العطاء، نبع الحنان، الصديق الأول والخليل الذي علمني معنى الصبر وقت الضعف وانبتني نبتا اعتز به ولم يحرمني من نعمة التعلم

إليك ابي العزيز، اطال الله عمرك

إلى الذين بعثت فيهم الحياة واياي في رحم واحد إخوتي و أخواتي

إلى من قاسمتني عناء الحياة زوجتي الكريمة

الى فلذة كبدي "روان"

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي

محمد

الملخص:

يشكل القطاع الفلاحي أولوية في السياسات الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال وذلك من خلال التشريعات والنصوص القانونية التي مر بها القطاع الفلاحي ابتداء من مرحلة التسيير الذاتي سنة 1962 وصولا إلى إعادة هيكلة القطاع في فترة الثمانينات وأهم النتائج والإصلاحات التي طرأت عليه في ظل إصلاحات 1999/1990 التي كانت فترة صعبة بالنسبة للجزائر ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام وتوفير الاحتياجات الغذائية فانه يستلزم الاهتمام به عن طريق توفير كل الموارد اللازمة لدعمه من سياسات تنموية من شانها تطوير القطاع ورفع إنتاجيته من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ولبراز الدور الذي يلعبه التمويل الفلاحي.

واستخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليل، من خلال محاور أساسية وهي واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والسياسات المتبعة في تطوير القطاع أما المحور الأخير وهو دراسة واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية بالاعتماد على معطيات ومنشورات مديرية المصالح الفلاحية للولاية.

ويتمحور بحثنا حول إبراز دور السياسات التنموية في تطوير القطاع الفلاحي من اجل رفع الإنتاج الفلاحي وذلك إذا ما استغل على أحسن وجه فإنه يسهم في رفع مستويات الاكتفاء الذاتي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، إنتاجية القطاع الفلاحي، السياسات التنموية في تطوير القطاع الفلاحي.

Summary:

The sector has been a priority in the economic policies of Algeria since independence through the legislation and legal texts passed by the sector from the stage of self-management in 1962 to the restructuring of the sector in the eighties and the most important results and reforms under the 1990/1999 reforms, For Algeria, given the importance of the agricultural sector and its contribution to the gross domestic product and the provision of food needs, it requires attention by providing all necessary resources to support development policies that would develop the sector and raise its productivity through the National Development Plan And in 2000, revive stool role played by the agricultural finance.

In our study, we used the descriptive analysis method, through the main axes, namely the reality of the agricultural sector in Algeria and the policies pursued in the development of the sector. The last axis is the study of the reality of the agricultural sector in the state of

Medea based on data and publications of the Directorate of Agricultural Affairs of the state.

Our research paper focuses on highlighting the role of development policies in the development of the agricultural sector in order to raise agricultural production. If it is exploited best, it contributes to raising levels of self-sufficiency, thus achieving food security and reducing dependence on the outside world.

Keywords: agricultural sector, productivity of the agricultural sector, development policies in the development of the agricultural sector.

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	V-IV
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر	**33-1**
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة 1999/1962	3
المطلب الأول: القطاع الفلاحي بعد 1980/1962	3
أولا: مرحلة التسيير الذاتي	3
ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية	7
ثالثا: مرحلة تمويل القطاع العام والخاص	10
المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في ظل إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية 1981-1989	13
أولا: أسباب ونتائج إعادة الهيكلة	13
ثانيا: أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي	14
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي 1999/1990	15
أولا: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات	15
ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات	16
المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية 2015/2000	17
المطلب الأول: القطاع الفلاحي وأهم التغيرات التي طرأت عليه (الإنتاج الفلاحي)	17
أولا: الإنتاج الزراعي:	17
ثانيا: الإنتاج الحيواني:	21
المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي الإنتاجي ودوره في المساهمة في القطاعات الأخرى	26
أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي	26

ثانيا: مساهمة الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية	27
ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة:	28
المبحث الثالث: بعض مشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر	30
المطلب الأول: مشاكل الفلاحة في الجزائر	30
المطلب الثاني: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر	31
خاتمة الفصل	33
الفصل الثاني: سياسات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر	**70-34**
مقدمة الفصل	35
المبحث الأول: السياسات المنتهجة في تطوير القطاع الفلاحي	36
المطلب الأول: السياسة الفلاحية وأنواعها	36
أولا: تعريف السياسة الفلاحية	36
ثانيا: أنواع السياسة الفلاحية	37
المطلب الثاني: تطور السياسات الدعم في الجزائر	38
أولا: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 1990	38
ثانيا: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر خلال فترة (1990-1999)	40
المطلب الثالث: مؤسسات الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية الريفية.	41
أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	41
ثانيا: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	42
المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	51
المطلب الأول: نشأة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ووضعيته القانونية	51
أولا: نشأة وتطور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	51
ثانيا: الوضعية القانونية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية	53
المطلب الثاني: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه	55
أولا: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	55
ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	55
المطلب الثالث: آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	57
أولا: الإنتاج النباتي	57
ثانيا الإنتاج الحيواني	61

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي في الجزائر	**64**
المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وشروط نجاحه	64
أولا: مفهوم التمويل الفلاحي	64
ثانيا: شروط نجاح التمويل الفلاحي	65
المطلب الثاني: إجراءات التمويل الفلاحي في الجزائر	66
اولا: إجراءات تمويل الاستغلال	66
ثانيا: إجراءات تمويل الاستثمار	66
المطلب الثالث: مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر ومعوقاته	67
أولا: مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر	67
ثانيا: معوقات التمويل الفلاحي في الجزائر	68
خاتمة الفصل	**70**
الفصل الثالث: واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية	**91-71**
مقدمة الفصل	**72**
المبحث الأول: دراسة تشخيصية لولاية المدية	73
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والامكانيات الفلاحية لولاية المدية	73
اولا: الموقع الجغرافي	73
ثانيا: الامكانيات الفلاحية لولاية المدية	73
المطلب الثاني: الدعم المقدم من طرف الدولة والمشاكل الفلاحية للولاية	79
أولا: الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة	79
ثانيا: المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بالولاية	81
المبحث الثاني: مديرية المصالح الفلاحية والبرامج الفلاحية لولاية المدية	84
المطلب الأول: مديرية المصالح الفلاحية	84
أولا: تعريف ونشأة المديرية	84
ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	85
ثالثا: المهام الرئيسية للمديرية	87
المطلب الثاني: البرامج الفلاحية لولاية المدية	87
خاتمة الفصل	91
خاتمة عامة	96-93
قائمة المراجع	98

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
جدول رقم (1-1)	يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا	05
جدول رقم (1-2)	تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967-1990	09
جدول رقم (1-3)	يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الفلاحي	12
جدول رقم(1-4)	تطور الواردات حسب مجموعات الاستعمال (1987-1990)	15
جدول رقم (1-5)	يوضح تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر	21
جدول رقم (1-6)	يوضح تطور مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	26
جدول رقم (1-7)	يوضح تطور الصادرات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	27
جدول رقم (1-8)	يوضح تطور الواردات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	28
جدول رقم (1-9)	يوضح تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة للفترة (2000-2010)	29
جدول رقم (2-1)	تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجهة لحساب التخصيص الخاص رقم 302-121 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2005-2009	46
جدول رقم (2-2)	تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب للبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا في حساب التخصيص رقم 001-109-302،002-109-302 ومدفوعاته الحقيقية خلال فترة 2007-2009	48
جدول رقم (2-3)	يوضح إنتاج الحبوب من سنة (1988/2005)	58
جدول رقم (2-4)	تطور إنتاج الخضر من سنة (1989/2004)	59
جدول رقم (2-5)	المساحة المغروسة وإنتاجها من الفواكه من سنة (1989/2004)	60
جدول رقم (2-6)	تطور الثروة الحيوانية من سنة (1989 إلى 2001)	61
جدول رقم (2-7)	الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لسنوات (2003-2004-2005)	62
جدول رقم (3-1)	المحاصيل الزراعية في ولاية المدية.	75

جدول رقم (3-2)	الثروات الحيوانية في ولاية المدية.	75
جدول رقم (3-3)	الدعم المالي المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2015/2000)	80

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (1-1)	يوضح تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007-2014	22
الشكل رقم (1-2)	يوضح تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2007-2014	23
الشكل رقم (1-3)	يوضح تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014	24
الشكل (1-4)	يوضح تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2007-2014	25
الشكل (3-1)	الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية	86
الشكل (3-2)	الطابع القانوني للأراضي الفلاحية لولاية المدية	88

مقدمة عامة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها امة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، كما يمكن القول انه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحض القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تتميز بأزمة خانقة متعددة الجوانب، هذه الأزمة تجد أحسن تعبير لها في الوضعية التي آل إليها القطاع الفلاحي، فأيا كانت أسباب أزمة الفلاحة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بمرحلة التنمية المخططة وغير المتوازنة التي أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما اثر سلبا على القطاع الفلاحي، أو نتيجة التغيرات الهيكلية العديدة التي عرفها القطاع الفلاحي والمشاكل التي إناها، فان نتيجة هذا الوضع هي تخبط الجزائر في تبعية غذائية شبه مطلقة في وقت أصبح فيه سلاح الغداء اكبر وسيلة تستعمل لتجويع وإخضاع شعوب وأمم.

إن تطوير القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي يستوجب وضع سياسة زراعية عظيمة، تنطلق من الواقع، ولا يمكن للسياسة الزراعية أن تحقق أهدافها إلا إذا توفرت على متطلبات وأهمها ان تكون هذه السياسات الزراعية صادرة عن هيئة حكومية ذات طابع وطني، وان تكون لها أهداف وغايات معينة تهدف إلى تحقيق رغبات أفراد المجتمع.

كما يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاع استراتيجي لتحقيق متطلبات السياسة الزراعية، ونظرا للدور الأساسي الذي يلعبه القطاع في التخفيف من حدة التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي أصبح وضع إستراتيجية فعالة ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع الفلاحي وتجاوز العقبات الأساسية التي يعاني منها، وذلك من خلال وضع برامج وطنية تهدف من خلالها إلى التطوير والتجديد الفلاحي.

أولا: الإشكالية العامة:

بناء على ما سبق ذكره يمكن أن نطرح الإشكالية الهامة كما يلي:

- **ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحالية؟**

ثانيا: الأسئلة الفرعية

للوصول إلى إجابة وافية للإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف الوضعيات التي مر بها القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962-2015؟
- ما هي أهم الإمكانيات المتاحة للقاطع الفلاحي في الجزائر؟
- ما هي أهم المعوقات والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل السياسات التي انتهجتها الجزائر في ميدان الفلاحة كانت كافية مجدية؟
- ما هي ابرز محاور وأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟ما هي النتائج والآثار المترتبة عنه؟
- ما هي النتائج والآثار المترتبة عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؟
- ما هي مختلف البرامج المطبقة للنهوض بالقطاع الفلاحي في ولاية المدية؟

ثالثا: الفرضيات

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها، اعتمدنا على بعض الفرضيات التي نراها أقرب استجابة للإجابات المحتملة:

1. تميز القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962-1989 بهيمنة النظام الاشتراكي.
2. تتمتع الجزائر بإمكانيات فلاحية طبيعية ومادية وبشرية تجعلها دولة تحقق اكتفاءها الذاتي من المنتجات الفلاحية.
3. يعاني القطاع الفلاحي من عدة مشاكل ومعوقات جعلته متخلفا ومن بين هذه المشاكل والمعوقات طبيعة المناخ وكذا نقص الموارد البشرية والمادية.
4. عرفت الجزائر منذ استقلالها عدة سياسات فلاحية لم تحقق التنمية الفلاحية، وبالتالي الاكتفاء الذاتي.
5. حقق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جميع الأهداف المطلوبة.
6. إن معظم برامج الدعم الفلاحي المقدمة في ولاية المدية كانت فاشلة.

رابعا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال تحليلنا للظروف الاقتصادية والأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني الذي يعتمد على الخطط كمصدر وحيد للدخل الوطني، مما جعل الدولة تفكر في حلول أخرى حيث لجأت إلى انتهاج سياسات جديدة من بينها الاستثمار في القطاع الفلاحي، كخيار حتمي فرضته هذه الظروف.

كما تكمن أهمية الموضوع أو الدراسة في محاولة الحكومة الجادة والفعلية لامتصاص نسب البطالة التي ارتفعت في الفترة الأخيرة بفعل سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة، بسبب أزمة النفط الحادة، لذا لجأت وتوجهت الدولة إلى القطاع الفلاحي كحل من الحلول لازمة البطالة والأمن الغذائي.

خامسا: أهداف الدراسة

إن الهدف من وراء القيام بمثل هذه الدراسات هو الوقوف على المخططات التنموية، ومحاولة تحديد الغايات والأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيق التنمية الفلاحية وبالتالي التنمية الاقتصادية، إضافة إلى الوقوف على أهم الإمكانيات التي يزخر بها القطاع الفلاحي في الجزائر واهم المشاكل والمعوقات التي يعاني منها مع التطرق إلى مختلف السياسات المتبعة والمطبقة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

سادسا: حدود الموضوع

الحدود الزمنية:

تطرقنا في الدراسة إلى فترة(1962-2015) في الجانب النظري، أما الدراسة التطبيقية في الفصل الثالث، فتطرقنا إلى فترة(2011-2016) لمعرفة واقع القطاع الفلاحي في هذه الفترة التي تميزت بالبحبوحة المالية، وبداية ظهور بوادر أزمة النفط.

الحدود المكانية:

شمل القطاع الفلاحي في الجزائر بشكل عام من اجل دراسة إشكالية موضوع البحث، كما اقتصرت دراستنا على تحليلي كلي، بإسقاط الموضوع على ولاية المدية بهدف معرفة مختلف الإمكانيات والقدرات الفلاحية التي تتمتع بها الولاية.

سابعا: المناهج المعتمدة

يحتاج الموضوع الذي تطرقنا إليه إلى مجموعة من المناهج والأدوات التي تمكننا من سهولة دراسته، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي وهو المنهج الذي يساعد على الوصول إلى نتائج البحث وحل الإشكال واثبات الفرضيات، كما اعتمدنا في الدراسة على المنهج التاريخي لحاجتنا إلى سرد بعض الأحداث والتحولات التي طرأت على القطاع الفلاحي بعد الاستقلال، وخيار التسيير الذاتي إلى الوضع الحالي الذي يعيشه القطاع الفلاحي كما تم الاستعانة بالمنهج الإحصائي لحاجتنا إلى تحليل النتائج العددية.

أما في الفصل الثالث اعتمدنا على منهج دراسة الحالة، الذي هو طريقة منهجية تحدد اهتمام الباحث بحالة واحدة فقط يتمكن من دراستها بعمق ودقة بجميع جوانبها.

ثامنا: أسباب اختيار الموضوع

إن اختيار أي موضوع للدراسة يأتي نتيجة لبعض الأسباب والمبررات والدوافع التي يتأثر الباحث بها من خلال قراءته للموضوع، ومن بين أهم أسباب اختيار الموضوع هي:

- أهمية الموضوع في الوقت الراهن نضرا للاهتمام المتزايد من طرف السلطات الجزائرية لهذا القطاع للنهوض به.
- البحث في الأسباب الحقيقية التي كانت وراء فشل المشاريع التنموية الخاصة بقطاع الفلاحة والوقوف على بعض النماذج التي لم تكمل طريقها.
- درجة التبعية الغذائية المرتبطة بضعف الإنتاج الفلاحي في الجزائر.
- محاولة معرفة الحلول والوسائل التي انتهجتها الدولة، وتمسكت بها وراهنت عليها من اجل تشجيع الشباب ودفعهم للاهتمام بالقطاع الفلاحي.

تاسعا: صعوبات الدراسة

صادفنا خلال بحثنا جملة من الصعوبات منها:

- إن القطاع الفلاحي يفتقر إلى البيانات والإحصائيات الدقيقة.
- قلة المراجع المتضمنة لموضوع البحث بولاية المدية.

- صعوبات في الحصول على معلومات حديثة في مجال الفلاحة المحلية في ولاية المدية.
- التداخل في المهام ونقص البيانات والمعلومات والتقارير الخاصة بالقطاع الفلاحي.

عاشرا: الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وللإثراء المعرفي والوقوف على مقدار تطور القطاع الفلاحي فانه يمكن إبراز أهم الدراسات في مجال الفلاحة والسياسات الفلاحية فيما يلي:

الدراسة الأولى: احمد التيجاني هيشر بعنوان: (مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني)، وهذه الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حاول فيها تقديم دور القطاع الزراعي، من خلال مجموعة من المتغيرات المرتبطة بقطاع الزراعة، ومن خلال الأدوات الإحصائية التي طبقها أراد توضيح أهمية القطاع في النشاط الاقتصادي، وفي الختام توصل إلى نتيجة مفادها أن قطاع الزراعة ساهم في التنمية الاقتصادية، إلى جانب القطاعات الأخرى .

الدراسة الثانية: محمد غردي بعنوان: (القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة)، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وقد توصل الباحث من خلال أطروحته إلى الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة وأكدت هذه الإجابات بان القطاع الزراعي الجزائري يمتلك إمكانيات طبيعية وبشرية تساعده على تحقيق التنمية والاكتفاء الذاتي، وتوصل إلى نتيجة أخرى وهي محدودية الاستثمار الأجنبي في قطاع الفلاحة بسبب العراقيل والصعوبات التي يواجهها، كما أكدت أيضا أن سياسات الدعم ساعدت على تطوير الأنشطة الفلاحية.

الدراسة الثالثة: عياش خديجة بعنوان: (سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)، وهي رسالة ماجيستر في العلوم السياسية والتي بينت فيها التوجه الجديد للجزائر بسبب التغيرات الداخلية والخارجية، حيث سعت الحكومة إلى إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وضرورة النهوض بالاقتصاد الوطني، هذه الإجراءات التي طبقتها الدولة جاءت نتيجة للشروط التي فرضتها المنظمة العالمية للتجارة، حيث يتحتم على أي دولة تزيد الانضمام للمنظمة أن تطبق بعض الإجراءات مثل عصرنة القطاع الفلاحي والدخول في اقتصاد السوق.

الدراسة الرابعة: بوعزيز عبد الرزاق بعنوان: (محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري–دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2009)، وهي رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، وقد كان الهدف من هذه الدراسة محاولة التعرف على مكانة وأفاق هذا القطاع خلال الفترة المدروسة والنتائج المترتبة عنها وقد توصل إلى النتائج التالية:

- نجاح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى حد ما يعود إلى احتواء اغلب المشاكل الناتجة من الإصلاحات السابقة.
- إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بعث روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين في المجال الفلاحي.

وتحاول دراستنا الوقوف على القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال السياسات التي انتهجتها الدولة في تطوير القطاع وكذا إيجاد بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها القطاع

إحدى عشر: هيكل البحث

بناءا على طبيعة المشكلة محل الدراسة، ووفقا للهدف منها، واستنادا على فرضياتها، فن الدراسة المقترحة تكون وفقا لخطة منطقية يتم تقسيمها إلى ثلاث فصول:

يتناول **الفصل الأول** والذي وضع تحت عنوان نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر، وذلك من خلال ثلاث مباحث، حيث يتطرق المبحث الأول إلى واقع القطاع الفلاحي الجزائري خلال 1962-1999،وفي ظل إعادة الهيكلة للمستثمرات الفلاحية وكذا أهم الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي مع أهميته ودوره بالنسبة للقطاعات الأخرى. ويتطرق المبحث الثالث إلى بعض مشاكل وحلول القطاع الفلاحي في الجزائر.

و**الفصل الثاني** حاولنا فيه دراسة سياسات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال ثلاث مباحث، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى السياسة الفلاحية وأنواعها وتطور سياسات الدعم وكذا المؤسسات التي تقدم هذا الدعم. وفي المبحث الثاني فتطرقنا إلى النشأة والوضعية القانونية وكذا الأسس وأهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إضافة إلى آثاره، وأما المبحث الثالث فقد تطرقنا مفهوم التمويل وشروط نجاحه، وكذا إجراءات ومصادر ومعوقات التمويل الفلاحي في الجزائر.

أما **الفصل الثالث** (دراسة حالة)، تم التطرق إليه من خلال مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول الموقع والإمكانيات الفلاحية لولاية المدية، وكذا الدعم المقدم من طرف الدولة وبعض المشاكل الفلاحية لولاية المدية، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه إعطاء لمحة تعريفية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، إضافة إلى البرامج الفلاحية المطبقة في الولاية.

الفصل الأول:

نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر

مقدمة الفصل

تزخر الجزائر بتنوع طبيعي يتمثل في موقعها الجغرافي وامتلاكها لساحل واسع يمتد من الشرق إلى الغرب، وتنوع مناخها وجودة تربتها الزراعية مما يتيح لها موردا ها للقطاع الفلاحي (الزراعي)، فشمالها الساحلي ينتج الخضر والفواكه وهضابها يمتاز بإنتاج محاصيل القمر والشعير، أما الجنوب فاشتهر بإنتاج التمور خلافا للثروة الحيوانية، حيث كان الشعب الجزائري منذ القدم اشتهر بخدمة الأرض ورعي المواشي ويتبع في ذلك نظام الملكية الذي يعتمد على العادات والعرف والقانون الإسلامي.

كما يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة للدولة، إذ تعتبر الفلاحة من أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية. فإن تخلف هذا القطاع يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهي من بين الأنشطة المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي خلال الفترة 1999/1962

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية (2015/2000)

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات وحول القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: وضعية القطاع الفلاحي خلال الفترة 1962/1999

لقد شهد القطاع الفلاحي تغيرات اقتصادية منذ عهد الاستعمار إلى غاية اليوم حيث واجهت الجزائر وضعا اقتصاديا صعبا نتيجة سبع سنوات ونصف من التخريب والحرب الاستعمارية كانت كارثية ، لاسيما بعد تنفيذ سياسة الأرض المحروقة التي دمرت العديد من الهياكل الاقتصادية، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المراحل التي مر بها القطاع ووضعية القطاع في ظل إعادة هيكلة المستثمرات وأهم الإصلاحات التي طرأت على القطاع.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي حول الفترة الاستعمارية 1962/1980

كان الوضع الفلاحي الجزائري بعد رحيل المستعمر الفرنسي مزريا مما اقتضى اتخاذ إجراءات فورية و عملية و قانونية، و من أهم هذه الإجراءات حملت نظام التسيير الذاتي و الثورة الزراعية و تمويل القطاع العام و الخاص.

أولا: مرحلة التسيير الذاتي:

1. نشأة ومفهوم قطاع التسيير الذاتي

ظهر ونشأ هذا القطاع بموجب مرسوم 22 مارس 1963 أي بعد الاستقلال وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة من خلال قرارات مؤتمر طرابلس حيث أعطى أهمية كبرى للقطاع الزراعي وركز العمل على ثلاثة أهداف رئيسية وهي الإصلاح الزراعي، استخدام الأساليب الحديثة، المحافظة على تراث الأراضي الجزائرية. [1]

كما عرف التسيير الذاتي بأنه تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة، كما عرفه ميشال رابتيس بأنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون أو التي تم تأميمها". [2]

[1]- موسى رحماني، "محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطوير الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 29.

[2]- محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 15.

2. مراحل تطبيق أسلوب التسيير الذاتي:

أ. المرحلة الأولى (الأملاك الشاغرة): ظهرت هذه المرحلة إثر رحيل المعمرين وتركهم لكل ما يملكون خلال صيف 1962، وبالتالي ظهر نوع من الأملاك تبدو كأنها بدون مالك فبدأت عملية الحيازة الفردية والجماعية على المزارع من طرف المنظمات الوطنية كالجيش الوطني الشعبي والاتحاد العام للعمال الجزائريين وقدماء المجاهدين، هذا ما دفع السلطات المسؤولة أن تتدخل باسم حماية المصالح العامة وذلك يمنع تهريب المعدات والآليات الزراعية وهذا عن طريق قرارات ومراسيم ونصوص ردعية كمرسوم24 أوت 1962 لحماية الأملاك الشاغرة من النهب والسرقة وفي أكتوبر 1962 صدر قرار تنظيم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات وفي نفس الشهر صدر قانون ثاني في شكل قرار لخلق لجان لتسيير هذه الأملاك. [1]

ب. المرحلة الثانية (التأميم الجزئي): امتدت هذه المرحلة من مارس إلى ماي 1963، وتم فيها تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين وكانت حوالي 20000 هكتار موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيز فلاحي متطور مستعملة بطرق حديثة للاستغلال الزراعي وفق دراسات ومناهج علمية، كما تمتاز هذه الأراضي بخصوصيتها وجودتها زيادة على ذلك أنها مدعمة بالمدخلات الوسيطية.

ج. المرحلة الثالثة (التأميم الكامل): وقد تم في هذه المرحلة انطلاقا من 12 أكتوبر 1964 أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة 2632000 هكتار من أخصب الأراضي وأجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعنابة وأعالي الشلف، كانت موزعة وملك لحوالي 22000 معمر.

3. هياكل التسيير الذاتي:

تم الأخذ بعين الاعتبار أسلوب التسيير بصدور الأمر رقم 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 والخاص بتشكيل هيئات التسيير الفلاحي المتمثلة في: [2]

أ. **الجمعية العامة للعمال:** وهي الهيئة العليا في المزرعة ويحدد أعضاؤها سنويا وفق برنامج الإنتاج.

ب. **مجلس العمال:** تنتخبه الجمعية العامة، على أن يكون عدد الوحدة أكثر من 50 عاملا ويكون ثلثي (2/3) أعضائه من العمال المنتخبين المباشرين.

[1]- موسى رحماني، مرجع سابق، ص 32، ص 33.

[2]- عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 50.

ت. لجنة التسيير: هي المسؤولة على نشاط المزرعة وتضم هذه اللجنة ما بين 3 إلى 11 عضوا منتخبين بحيث يكون (2/3) منهم مباشرين في النتاج.

ث. الرئيس: ينتخب سنويا من طرف لجنة التسيير بالأغلبية ويشترط أن يكون من أعضائها.

ج. المدير: تعينه وزارة الفلاحة ولا ينتخب وهو يمثل الدولة في الدولة ويعتبر عضوا في لجنة التسيير.

ح. الدواوين المساعدة للمزرعة المسيرة ذاتيا: وهي مؤسسات مختصة تقوم بتمويل وتموين المزارع المسيرة ذاتيا.والجدول التالي يبين هيكل المزارع المسيرة ذاتيا

جدول رقم (1-1) يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا الوحدة: هكتار، بالمائة

الفئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع	%
– أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
– من 100 إلى 500 هـ	686	30.9	213000	3.1
– من 500 إلى 1000 هـ	620	29.0	443000	17.0
– من 1000 إلى 2000هـ	510	23.0	711000	26.4
– من 2000 إلى 3000 هـ	236	12.4	743000	28.2
– أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144000	5.5
المجموع	2141	100	262700	100

المصدر: موسى رحماني، مرجع سابق، ص 34.

إن هذا الجدول يوضح لنا الملكيات و المزارع المسيرة ذاتيا و كيفية توزيعها نجد أكثر من 96% من عدد المزارع تفوق مساحتها 100 هكتار، و إضافة إلى وجود 768 مزرعة تتراوح مساحة كل واحدة منها من 1000 إلى 5000 هكتار و هذا كمؤشر يدل على سياسة التجميع التي انتهجتها الدولة مما يقف كعائق أساسي في طرق استغلالها و التحكم فيها و يرجع السبب في ذلك إلى كبر مساحتها.

4. **مشاكل القطاع المسير ذاتيا:** وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:[1]

– اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه

[1]– عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 309، ص 310.

– عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجود الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل

وكما أنه هناك مشاكل أخرى متمثلة في: [1]

أ. **مشكلة التسويق:** تسبب هذه المشكلة في إتلاف كميات كبيرة جدا من الإنتاج الزراعي لهذا القطاع وهذا لتأخر عملية الشحن من جهة وتعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق من جهة أخرى.

ب. **مشكلة الأسعار:** نلاحظ أن قيمة الأسعار للمنتجات الزراعية على مدار عدة سنوات وانخفاضها وعدم تغطية تكاليف الإنتاج جعل المزارع لا تتقدم على إنتاج المحاصيل التي تتطلب أيدي عائلة مؤسسية وهذا لتفادي ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي نتيجة هذه السياسة يتم حرمان المجمع من بعض المنتجات مما تضطر الدولة لاستيرادها من الخارج.

ت. **مشكلة التموين والتمويل:** إن عملية التموين بالآلات الضرورية والمواد اللازمة لعملية الإنتاج الفلاحي كانت غالبا ما تصل متأخرة وهي نتيجة تعقد الجهاز الإداري البيروقراطي الذي يسهر على التموين المسير ذاتيا بالمواد اللازمة وهذا ما أثر سلبيا على المحاصيل الزراعية والإنتاج بصفة عامة.

أما التمويل الزراعي في هذا القطاع فقد عانى من انتقادات وعراقيل كبيرة وهذا خاصة في البدايات الأولى لتطبيق نصوص 1963، حيث كان الجهاز الخاص هو الذي يسهر على تمويله، فعمل هؤلاء الخدم الأجانب على عرقلة نجاح سيرة القطاع حتى بفتح المجال للرأسمالية الزراعية في هذا الإطار وعقب تأميم البنوك والمصارف وكل الجهات المختلفة لتمويل القطاع المسير ذاتيا انطلاقا من البنك الوطني الجزائري BNA إلى بنك BADR ...

ث. **مشكلة الهجرة وتراجع اليد العاملة الزراعية:** نتيجة الاهتمام الكبير الذي عرفه القطاع الصناعي من طرف الدولة والهيئات الرسمية من خلال إستراتيجية التنمية سجل القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا في اليد العاملة وارتفاع معدل النزوح الريفي من سنة إلى أخرى، وهذا ما أثر سلبيا على هذا القطاع والإنتاج الزراعي بصفة عامة وهذا لعدة أسباب منها:

- ارتفاع الأجور الصناعية مقارنة بالأجور الفلاحية
- الامتيازات العملية والاجتماعية لعمال القطاع الصناعي

[1]– موسى رحماني، مرجع سابق، ص ص 39-44.

- إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المتوفرة في المدن الصناعية كالجزائر، وهران وعنابة
- الضعف التقني للزراعة الجزائرية والمؤثرات الطبيعية كقلة الأمطار

ج. **بعض المشاكل الإدارية:** إن الجهات التي تقدم على تسيير المزارع المسيرة ذاتيا كلجنة العمال والجمعية العامة المدير ... كانت الاختصاصات غير واضحة حيث كانت الجمعية العامة لا تقوم بدورها الرسمي على أكمل وجه، وهذا لعدم وجود خبرة مهنية تؤهل العمال على المراقبة لأن نشاط هؤلاء كان قبل تطبيق النصوص للتسيير الذاتي التي تعتمد على الجهد العضلي وتطبيق أوامر المعمرين لا غير وبالتالي عدم تهيكلهم وتأقلمهم في الإطار الجديد وهو المراقبة والاشتراك في اتخاذ القرار.

- قلة الجهد المبذول من طرف العمال بسبب انخفاض الأجرة الشهرية المقدمة لهم.[1]

ثانيا: مرحلة الثورة الزراعية [2]

1. ظهور ونشأة الثورة الزراعية: جاءت الثورة كعملية تغيرية لتعيين تنظيم القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وكذا القطاع الفلاحي هي سياسة التسيير الذاتي للمستثمرات الفلاحية وكذا القطاع الخاص والتقليدي التي شهدت تدهورا وتذبذبا في الإنتاج فجاء الأمر الصادر في 08 نوفمبر 1971 الخاص بقانون الثورة الزراعية وفق مبدأ الأرض لمن يخدمها.

2. أهداف الثورة الزراعية: من بين أهداف الثورة الزراعية ما يلي:

- إلغاء حق الملكية لذوي الامتيازات وتخصيص أراضي الفلاحين الذي يملكون أراضي زراعية وتزويدهم بالوسائل اللازمة؛

- انتعاش الزراعة وفق برامج زراعية عصرية تعمل على توسيع السوق الداخلية وتشجيع النمو الصناعي وإعادة توجيه الإنتاج الزراعي وتطويره في إطار شبكة الصناعات التي تعتمد على المحاصيل الزراعية؛

- إعادة تأسيس هياكل زراعية جديدة عن طريق إنشاء تعاونيات زراعية وتحرير مبادرات الفلاحين وتكثيف الاستثمارات الزراعية؛

- تنمية الزراعات الأكثر أهمية للسكان وذلك باعتماد الوسائل العلمية الحديثة وتشجع الدراسات والبحوث في هذا الإطار؛

[1]- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص 36.

[2]- مجدولين دهنية، إستراتيجية التنمية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص ص 12-15.

– مكافحة كل أشكال التبذير وجعل الاستثمار وتطوير وسائل الإنتاج أمرا إلزاميا، كما تلتزم الدولة بحماية الأراضي التي هي رأسمال الدائم ومحور الاستثمارات الزراعية وتشجع وتسهر على مراقبة عمليات التسليف والقروض الموجهة بصفة إلى تربية الماشية وتحديث الهياكل الزراعية، وكذا إلى تنظيم شبكة التموين والتسويق والجباية وأسعار السلع الضرورية.

3. مراحل تطبيق الثورة الزراعية:

أ. **المرحلة الأولى: (مرحلة الترشيد والتوعية)**: تم خلال هذه المرحلة توعية وترشيد أبعاد الثورة الزراعية وتوضيح فكرتها والقصد من ورائها كإصلاح جذري لهيكل الاقتصاد الوطني في القطاع الزراعي وكذا تحديد مهم كل عنصر مشارك في التنمية.

ب. المرحلة الثانية: وفيما يتم توزيع الأراضي على المستفيدين منها وفق مقاييس وشروط موضوعية مسبقا منها الأهلية البدنية للفلاح التي تمكنه من تسيير المزرعة كذلك تمنح الأرض للذين لا يملكون أو يملكونها على درجة قليلة، وبالتالي يتم تخصيص الأراضي وفق تعاقد مبرم بين الفلاح والدولة ويتم فيه تحديد حقوق وواجبات كل من الطرفين.

ح. **المرحلة الثالثة:** ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية.

لقد اتسمت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأق من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة 1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

لكن المشاكل الكثيرة خلقت صعوبة كبيرة في تطبيق الثورة الزراعية ومن بينها:

- تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية؛
- قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسيب؛
- نقص التأطير والفنيين مما يجعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين؛
- مشكلة التموين بالموارد الزراعية الضرورية، مثل البذور لأنها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية غير المناسبة لبذرها.

إن عدم تقديم التسهيلات للفلاحين وعدم تزويدهم بالمواد الضرورية أدى إلى تراجع الإنتاج وبدأ فقدان السلع يسود الأسواق، ولكن كانت هناك الموارد البترولية التي غطت جميع النقائص وسمحت بتوزيع الدخول الذي استفادت منه شرائح السكان حتى اختفت الاختلالات التي ظهرت، فتحول المتعاونون والمستفيدون من أراضي الثورة الزراعية إلى أعمال الأجرة وأصبحت تعاونيات الثورة قطاعا يماثل القطاع المسير ذاتيا يعمل على نفس القواعد ويعاني تدخلات السلطات المحلية والمركزية مما فتح المجال أمام الفلاحين الخواص الذين أصبحوا يحتكرون الأسواق ويبيعون منتجاتهم بأكبر سعر. حتى أصبح البعض منهم أغنى من السكان، فالثورة الزراعية التي كان هدفها محو الفوارق الاجتماعية في الأرياف أدت إلى بروز شريحة جديدة من الفلاحين الخواص الذين حققوا ثراءهم بفضلها، إضافة إلى ذلك لم تأت بأي تغيير أساسي سوى زيادة المساحات المزروعة دون أي ارتفاع في المردود.

جدول (1–2): تطور هيكل الاستثمارات العمومية لفترة 1967–1990الوحدة: %

قطاعات الاستثمارات	79–67	84–80	89–85	1990
– الفلاحة والغابات والري والصيد البحري	%8.8	%9.9	%11.42	%9.3
– الصناعة	%50.50	%2.8	%23.10	%25.4
– البناء والأشغال العمومية	%2.3	%3.7	%4.12	%2.3
– خدمات الإنتاج	%7.5	%8.0	%6.60	%8.1
– الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية	%30.9	%50.4	%54.76	%54.9
المجموع النسبي	%100	%100	%100	%100
المجموع القيمي بمليار دج	274.13	344.81	370.5	95.1

المصدر: العلجة حاجي، تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، 1997، ص 67.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر كان لها توجه صناعي و اجتماعي بحت حيث حظي القطاع الصناعي لوحدة لنسبة (25،4%) و قطاع الهياكل الصناعية و الاجتماعية لنسبة 54% و الغرض من ذلك هو تأهيل القطاع الصناعي و هيكلته و كذلك الاهتمام بالوضع الاجتماعي الذي كان متدهور في تلك الفترة، لإنشاء قاعدة صناعية و جعلها كقطب مؤثر في الاقتصاد الوطني، و كان نصيب القطاع الفلاحي حوالي 0،3% أي ثلث ما استفادت منه الصناعة و باقي النسب موزعة بين القطاعات الأخرى (و الغابات، الري، الصيد البحري، الأشغال العمومية، خدمات الإنتاج) التي كان الاهتمام شبه منعدم أي ضئيل.

ثالثا: مرحلة تمويل القطاع العام والخاص

1. القطاع العام:

أ. نشأة وظهور القطاع العام: للقطاع العام في الجزائر أسسا تاريخية تحدد معالمه قبل الاستقلال، لذا كان القطاع العام في الجزائر عبارة عن ممتلكات الخاضعة والتي تسمى بأرض البايلك ترتكز بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي أما القطاعات الأخرى تكاد لا تذكر، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر المستقلة بعضا من ممتلكات الفرنسيين ومنه فإن القطاع العام في الجزائر يتشكل من تلك القطاعات التي ورثتها الدولة بعد خروج المستعمر وتحويلها إلى ملكية عامة وأصبحت تشرف عليها وتسيرها بواسطة ممثلي الدولة وهناك بعض القطاعات التي قامت بتأميمها وبالتالي أصبحت جميع القطاعات التي ورثتها وأممتها الدولة قطاعات عامة تمتلكها وتسيرها وتشرف عليها.[1]

ب. تمويل القطاع العام عن طريق القروض قصيرة الأجل: إن عملية إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا وتعاونيات الثورة الزراعية وتحويلها إلى مزارع فلاحية اشتراكية ذات حجم أقل نسبيا سمح بتحكم أفضل في التسيير وعملية تمويل للوحدات الإنتاجية وفق إجراءات مبسطة واختصار للوقت في دراسة الملفات من خلال ما يلي:

- وضع خطة للإنتاج تقدمها الوحدات الإنتاجية لبنك في بداية السنة الفلاحية (01 أكتوبر)؛
- تقييم البنك لخطة الإنتاج وفق معايير فنية للإنتاج تحددها وزارة الفلاحة والثورة الزراعية ثم فتح حساب جاري لحساب الوحدة الإنتاجية بالمبلغ المقدر من طرف البنك؛
- مراقبة البنك لحسن استخدام القروض في الأغراض التي منحت لها.

ولقد حظي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص معدلات الفائدة للقروض قصيرة الأجل والتي خفضت إلى 2%، وفي (1984-1985) مقابل 172 مليون دينار جزائري خلال موسم (1982-1983) تم منح 824 مليون دينار جزائري. [2]

ت. تمويل القطاع العام عن طريق التمويل المتوسط وطويل الأجل: ابتداء من سنة 1982 أدخلت إجراءات جديدة في مجال منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل حيث أصبحت الوحدات الإنتاجية تقوم

[1]- خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، 2011، ص 205.
[2]- مجدولين دهية، مرجع سابق، ص 24، ص 25.

بإعداد مخططاتها الاستثمارية وتسليمها لوزارة الفلاحة لدراستها وللموافقة عليها ثم تقدم لوزارة التخطيط لدراستها وإقرار المشاريع التي تتفق والخطة الاقتصادية العامة، بعدها يتم دراسة المشاريع المقبولة من طرف اللجنة المركزية للقرض والتي يديرها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبعد الموافقة على شبكة المشاريع الاستثمارية يحول قرار هذه اللجنة إلى اللجان الولائية للقرض مرفوقا بالتوجيهات والتوصيات العملية، حيث تقوم هذه اللجان بتوزيع القروض على الوحدات الإنتاجية بالولاية.

وقد عرفت القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة وهذا راجع لتبسيط إجراءات التمويل من جهة وانخفاض أسعار الفائدة على هذا النوع من جهة أخرى والذي قدر بـ5%.[1]

2. القطاع الخاص:

أ. **نشأة وظهور القطاع الخاص:** لقد كان القطاع الخاص في الجزائر قطاعا له تاريخه منذ القدم، لكونه قطاعا أهليا مرتكزا بالدرجة الأولى في القطاع الزراعي، وكذلك القطاعات الأخرى المتمثلة في الحرف والصنائع الموروثة منذ القدم. [2]

ب. **مراحل التمويل البنكي للقطاع الخاص:** [3]

- ففي الفترة (1963-1968)، كلفت الشركة الفلاحية للاحتياط بامتياز إقراض المستغلات الخاصة ومصدر هذه القروض خزينة الدولة وتكون ف يشكل عيني (حبوب، أسمدة ...) وفي شكل سيولة موجهة للتجهيز؛

- بعد عام 1968 تحمل البنك الوطني دور الممول لهذا القطاع إلا أ، نسبة القروض الممنوحة لم تمس إلا عددا قليلا من الفلاحين الصغار؛

- وبعد سنة 1976 تم إعادة الإقراض للقطاع الخاص ودعمت هذه العودة بتدخل وزارة المالية بأمرها لوكالات البنك الوطني الجزائري بدمج القطاع الخاص في برامجها وإعطاء تسهيلات وتوجيهات للفلاحين للاستفادة من القروض.

– تمويل القطاع الخاص عن طريق القصير المدى: يمنح تمويل المدى القصير للفلاحين الخاص استنادا إلى وثيقة ممارسة الأعمال الفلاحية تمنح من طرف اتحاد الفلاحين والبلدية وتبعا لذلك يسمح البنك بتقديم

[1]- مجدولين دهية، مرجع سابق، ص 25.

[2]- خميس خليل، مرجع سابق، ص 205.

[3]- مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص ص 18-26.

طلب للقروض يضع فيه المقترض موارده المالية كرهن وبعد دراسة الطلب يمكن البنك أ، يمنح أو يرفض منح القرض وفي حالة القبول فإن المستفيد يحصل على الأموال الممنوحة تبعا لاحتياجاته وتبقى إجراءات التسديد وتحديد سعر الفائدة تخضع لنفس شروط القطاع العام.

- **تمويل القطاع الخاص المتوسط وطويل الأجل:** ان تحضير الملف بالنسبة للقطاع الخاص يتم وفق نفس الإجراءات الخاصة بالقطاع الاشتراكي لكن وضع الملف يأتي بعد الإشعار بالقرض وذلك بهدف توحيد القطاع الفلاحي في المزايا المختلفة.

إلا أن هذه الإجراءات هي كذلك تعمل على تفويت الفرصة على المزارعين للاستفادة من القروض في الأوقات المناسبة لمباشرة نشاطهم الإنتاجي مما يؤدي إلى تأخير إنجاز استثماراتهم وتجميد أموالهم والذي يؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي.

3. مساهمة القطاع العام والخاص في المجال الفلاحي:

هذا المجال الذي يعتبر مجالا تاريخيا يتميز عن باقي المجالات كونه قطاعا أوليا بالدرجة الأولى مما يؤهله أن يكون مجالا خاصا أكثر منه مجالا عاما كما يوضح الجدول التالي: [1]

جدول رقم (1–3): يوضح مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج الفلاحي الوحدة: بالمائة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مساهمة القطاع العام%	0.27	0.40	0.45	0.39	0.31	0.24	0.16	0.16	0.16
مساهمة القطاع الخاص %	99.73	99.60	99.59	99.61	99.61	99.76	99.84	99.84	99.85

المصدر:خميس خليل، مرجع سابق، ص 209.

من خلال الجدول يتضح لنا أن القطاع العام كانت مساهمته ضئيلة جدا التي انخفضت من 0.27% سنة 1998 إلى 0.15% سنة 2006 في القطاع الفلاحي أما بالنسبة للقطاع الخاص فكانت مساهمته

[1]– خميس خليل، مرجع سابق، ص 206.

فعالة بنسبة 99.73% سنة 1988 التي شهدت انخفاضا سنة 1999 بنسبة 99.60%الذي بقي يتناقص حتى سنة 2001 بنسبة 99.61%وبعدها ارتفع بعد سنة 2003 الذي سجل سنة 99.76% وهذا يدل على اهتمام الوزارة بالقطاع الخاص مما يؤهل القطاع الفلاحي إلى أن يكون قطاعا خاصا أكثر منه عاما.

المطلب الثاني: القطاع الفلاحي في ظل إعادة المستثمرات الفلاحية

عرفت هذه المرحلة توجهات القطاع الفلاحي حيث قامت الدولة تبني مراحل جديدة و إصدار قوانين تمهد الطريق للنهوض بالقطاع الفلاحي.

و هذا ما نحاول تقصيه في هذا المطلب من أسباب و نتائج إعادة الهيكلة و أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي و كيفية تمويل القطاع في ظل هذه الإصلاحات.

أولا:أسباب ونتائج إعادة الهيكلة

1. أسباب إعادة الهيكلة:

نجمت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وتعاونيات قدماء المجاهدين [1]، وتعود أسباب إعادة الهيكلة إلى: [2]

أ. الحجم الكبير للوحدات الإنتاجية وتشتت مساحتها وصعوبة التحكم فيها؛

ب. كبر حجم بعض المؤسسات الاقتصادية واحتكارها لإنتاج منتوج معين وقيامها بوظيفة التسويق مما جعل بعض الهياكل الاقتصادية لا مبرر لها؛

ت. ارتفاع معدل الهجرة الريفية وتغلب طابع الشيخوخة على اليد العاملة الفلاحية؛

ث. الطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي. [3]

2. نتائج إعادة الهيكلة: وتظهر من خلال ما يلي:[4]

أ. عجز الميزان التجاري الغذائي بسبب الواردات الغذائية؛

[1]- الطاهر زويتر، إشكالية التشغيل في الزراعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990، ص 78.

[2]- مجدولين دهنية، مرجع سابق، ص 19.

[3]- العلجة حاجي، مرجع سابق، ص 74.

[4]- مرجع نفسه، ص 74، ص 75.

ب. انخفاض معدل نمو الناتج الزراعي مقابل زيادة الطلب على السلع والخدمات الغذائية بسبب ارتفاع في الأجور؛

ت. التفاوت في الأجور بين القطاع الزراعي وبقية القطاعات الأخرى؛

ث. ضعف الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي؛

ج. انعدام العلاقة بين دخل العمال ونتيجة العمل.

ثانيا: أثر المستثمرات الفلاحية على القطاع الفلاحي

أصدرت الدولة القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987 المتضمن إعادة الهيكلة للقطاع الفلاحي العمومي والذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية (DAS) وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل استفادات فردية تسمى بالمستثمرات الفلاحية.

ومن بين آثار هذه التجربة نجد ما يلي: [1]

1. استفادة فئات غير معنية بالقطاع من أراضي فلاحية؛

2. إصلاحات 1987 لم تحقق الأهداف المرجوة حيث بقيت الجزائر مرتبطة بالسوق العالمية لاستيراد المواد الغذائية؛

3. توفير شروط الانتقال نحو اقتصاد السوق أي أصبح يعتمد أساسا على احتياجات ومستلزمات السوق وهذا بفضل إصلاحات 1987.

[1]- مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 23.

جدول (1–4): تطور الواردات حسب مجموعات الاستعمال (1987–1990)

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيان	1987	1988	1989	1990
4. مواد غذائية، مشروبات وتبغ	8.463	10.659	22.100	18.924
5. طاقة وشحوم	799	1.001	970	962
6. مواد أولية ومنتجات خامة	2.433	3.735	6.491	6.080
7. منتجات نصف مصنعة	8.817	11.268	15.216	16.012
8. سلع التجهيز	9.1979	11.586	17.744	34.507
9. سلع استهلاكية	4.420	5.124	17.744	10.257
10. متفرقات	62	-	7.512	276
المجموع العام	34.153	43.427	-	87.018

المصدر: العلجة حاجي، مرجع سابق، ص 81.

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات التي طرأت على القطاع الفلاحي 1999/1990

عرفت هذه المرحلة عدة إصلاحات في إطار ترقية القطاع الفلاحي و النهوض به لزيادة الإنتاج و رفع المردودية.

أولا: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات

جاءت إصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 1990، حيث يهدف هذا القانون إلى بعث النشاط الفلاحي ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987 وذلك حماية للأراضي الفلاحية وضمان الاستغلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام أقوى السوق كشكل من أشكال التسيير وتمويل القطاع الفلاحي، إذا كان قانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المؤممة والدخول في اقتصاد السوق وفق ما تنص به الإصلاحات الاقتصادية فإن هذا القانون وضع شروطا بإعادة الأراضي المؤممة وأخذ بعين الاعتبار الماضي السياسي أثناء حرب التحرير.

غير أن الواقع مس كل الأراضي المؤممة ما عدا الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1965، ولقد مست الإصلاحات القطاع المصرفي أيضا، بدخول عام 1990 جاء قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي والمالي والنقدي في مرحلة التخطيط المركزي وما انجر عنها من آثار سلبية تتنافى وروح المبادرة والتحفيز، فنظام النقد والقرض جاء ليعيد ميكانيزمات النقد والقرض وإيجاد علاقة متكافئة بين المؤسسات النقدية والمالية القائمة بالإقراض وفي هذا الإطار نجد أن هذا القانون سمح بعزل الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية وعزل ميزانية الدائرة النقدية وأبعاد الخزينة العامة عن دائرة التمويل والقروض.

ثانيا: تمويل القطاع الفلاحي في ظل هذه الإصلاحات

شرعت الحكومة خلال هذه الفترة في تقييم التنمية الفلاحية ومراجعة مسارها قصد الوقوف على أسباب الاختلالات، وفي هذا الإطار جاءت الطرق الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990، الذي يهدف إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي عرفها النشاط الاقتصادي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل الاقتصاد الوطني، إذ يمكنه التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.[1]

[1]- مجدولين دهينة، مرجع سابق، ص 24.

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية 2015/2000

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني نظرا للدور اذي يلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية سواء من حيث استيعاب اليد العاملة أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة للدولة، إذ تعتبر الفلاحة من بين أهم الأنشطة الاقتصادية كونها تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد بالإضافة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهي من بين الأنشطة المهمة التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: القطاع الفلاحي وأهم التغيرات التي طرأت عليه (الإنتاج الفلاحي)

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتميز بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين انتاج زراعي وإنتاج حيواني، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة والتمور، كما يرتكز الإنتاج الحيواني على تربية الماشية، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات، ويمكن نفصيل ذلك على النحو الآتي:

أولا: الإنتاج الزراعي:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 841467.7 كم^2 ما يمثل حوالي 3.53% من المساحة الإجمالية وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068.8 كم^2 والمساحة المروية بحوالي 8347.8 كم^2 ومساحة المراعي حوالي 328372.3 كم^2. [1]

تتأثر المحاصيل الزراعية في الجزائر تأثرا كبيرا بالعوامل المناخية، ويسجل في هذا الإطار فوارق كبيرة في معدلات تنازل الأمطار حيث يقدر المعدل الوطني بحوالي 600 ملم وصلت المعدلات الدنيا إلى حوالي 50ملم بالمناطق الجنوبية بينما قدرت بحوالي 1500 ملم بجبال جرجرة والمرتفعات الشرقية.[2]

وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر فيما يلي:

[1]– دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر، 2009، ص ص 16-17.

[2] -si-Tayeb Hachemi. Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à L'OMC, thèse de doctorat en science agronomique. Option économie rurale, université de MOULOUD MAAMERI de TIZI-OUZOU, 2015, P133.

1. الحبوب:

الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بتطوير إنتاجها[1]، تحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية، وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والشوفان.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11 % من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح و22% فيما يخص إنتاج الشعير [2]ويلاحظ أنه في السنوات التي تعرف تساقطا كبيرا للأمطار فإنتاج الحبوب يعرف وفرة كبيرة مثل سنة 2009 التي وصل فيها إلى حوالي 61 مليون قنطار[3].

يمثل القمح أهم محصول في الحبوب، بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 37.7 مليون قنطار وهذا بارتفاع طفيف عن سنة 2014 التي بلغ فيها الإنتاج حوالي 33 مليون قنطار بمتوسط إنتاجية حوالي 21 قنطار/ هكتار، وقد عرف إنتاج القمح الصلب تطورا ملحوظا حيث انتقل متوسط إنتاجه من 13.5 ملون قنطار خلال الفترة 2000-2008 إلى 21 مليون قنطار خلال الفترة 2009-2015 [4].

كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت مشاريع السقي التكتيلي من أجل ضمان حد أدنى من إنتاج الحبوب بغض النظر عن الظروف المناخية وهذا في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي تزامنا مع إنجاز المشاريع المتعلقة بالسدود والتحويلات المائية ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية وزيادة حجم الإنتاج حتى في السنوات التي تعرف شحّا في تساقط الأمطار، ويسجل في هذا الصدد أن برنامج تأمين إنتاج الحبوب عن طريق الري الذي انطلق في موسم 2008-2009 على مستوى 13 ولاية تم تعميم على مستوى 43

---

[1]- فوزية غربي ، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الخامس، فيفري 2004، ص 259.

[2]- Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2011, Banque d'Algérie, P 15.

[3]- مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلمية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article /20160616/80799.html، تاريخ التحميل: 2018/02/05، على الساعة 13:30.

[4]- الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

http://www.minagri.dz/pdf/refue%20de%20presse/Octobre/SYNTHESE_PRESSE_AR_DU_04_OCTOBRE_2016.pdf. تاريخ التحميل: 2018/02/05 على الساعة 10:30..

ولاية من أجل تحقيق الهدف المسطر من طرف الحكومة وهو الوصول إلى 600 ألف هكتار من المساحات المسقية في شعبة الحبوب نهاية 2019 [1] بإنتاج يصل إلى حوالي 69.8 مليون قنطار[2].

2. الخضر:

بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار وقد وصل الإنتاج إلى حوالي 123 مليون قنطار، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية.[3]

3. البطاطس:

تعتبر البطاطس من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات كبيرة لمنتجيها ما أدى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج حيث انتقل من متوسط 23.25 مليون قنطار للفترة 2005-2010 إلى أكثر من 44.10 مليون قنطار في الفترة 2011-2014.[4]

4. الطماطم:

تعرف الطماطم أيضا كبيرا سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين أو بالنسبة لبعض الصناعات الغذائية، بلغ إنتاجها سنة 2014 حوالي 10.65 مليون قنطار بعد أن كان المتوسط حوالي 6.51 مليون قنطار في الفترة 2007-2011، كما انتقلت المساحة المخصصة للإنتاج من حوالي 20.5 ألف هكتار إلى 22.65 ألف هكتار بين الفترتين. [5]

---

[1]- مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلمية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016، مرجع سبق ذكره.

[2]-programme de develepement et objectifs des filiéres stratégique de l'agriculture, Ministre de l'agrucilture, du develepment rural et de la Peche, 02juin 2106, p5.

[3]- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، العربية، المجلد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2015، ص 52.

[4]- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (F.A.O): http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/data/QC تاريخ التحميل 2018/02/02، على الساعة 09:00.

[5]- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص 53.

5. البقوليات:

بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات سنة 2014 حوالي 90.50 ألف هكتار كما يلغ الإنتاج في نفس السنة أكثر من 93.70 ألف طن، وارتفعت مساحة إنتاج البقوليات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من متوسط 90.73 ألف هكتار في الفترة 2007-2011 إلى متوسط 96.93 ألف هكتار في الفترة 2012-2014 كما ارتفعت الإنتاجية إلى 10.35 قنطار/هكتار سنة 2014 لعد أن كانت عند متوسط 8.64 قنطار/هكتار في الفترة 2007-2011.[1]

6. الزيتون:

يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر وغليزان، بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4.82 مليون قنطار وهذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار [2]، ويلاحظ على إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر بالظروف المناخية.

7. البرتقال:

وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.55 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 42.82 مليون قنطار وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 6 مليون قنطار والمساحة المثمرة 40.90 ألف هكتار.[3]

8. العنب:

بلغ إنتاج العنب سنة 2014 حوالي 5.18 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 66.42 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 5.4 مليون قنطار والمساحة المثمرة 68.67 ألف هكتار.[4]

---

[1]- مرجع نفسه، ص 53.

[2]- مرجع نفسه،ص 53.

[3]- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (F.A.O): http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/data/QC، تاريخ التحميل 2018/02/02، على الساعة 09:00.

[4]- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

9. التمور:

رغم الجودة العالية التي تتمتع بها التمور الجزائرية إلا أن إنتاج التمور يواجه عدة تحديات كضرورة تجديد غابات النخيل التي تعاني من شيخوخة آلاف الأشجار وتدارك النقائص الكبيرة الموجودة على مستوى وحدات التوضيب وإجراءات التصدير غير المحفزة، بلغ متوسط إنتاج الفترة 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار [1]، ثم وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.34 مليون قنطار كما بلغ عدد الأشجار المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة.[2]

ثانيا: الإنتاج الحيواني:

يمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من الحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء وكذا إنتاج الحليب والبيض. والجدول التالي يبين إنتاج اللحوم وإنتاج كل من الحليب والبيض.

جدول رقم (1-5) يوضح تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر الوحدة: ألف طن

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الحليب	إنتاج البيض
متوسط 2007-2011	254.82	220.45	2425.41	205.45
2012	240.87	365.40	3063.84	266.33
2013	242.20	418.40	3400.67	299.35
2014	252.64	463.18	3648.55	303.03

المصدر: الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية، المجلة رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2015، ص ص 101-105.

من خلال الجدول نلاحظ أن يتميز الإنتاج الحيواني في الجزائر بالتطور المستمر من إلى أخرى عكس اللحوم التي عرفت تراجعا من متوسط (2007.2011) الذي كان 254.82 ألف طن تراجع إلى 240.87 ألف طن سنة 2012 وبعدها بدأ في الارتفاع حتى يصل تقريبا إلى معدله الأصلي 252.64 ألف طن وهذا ما يدل على اهتمام الكبير من طرف الوزارة المعنية وهذا ما يوضحه الشكل (1-1) وكذلك

[1]- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة (F.A.O): http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/data/QC، تاريخ التحميل 2018/02/02، على الساعة 09:00.

[2]- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص 68.

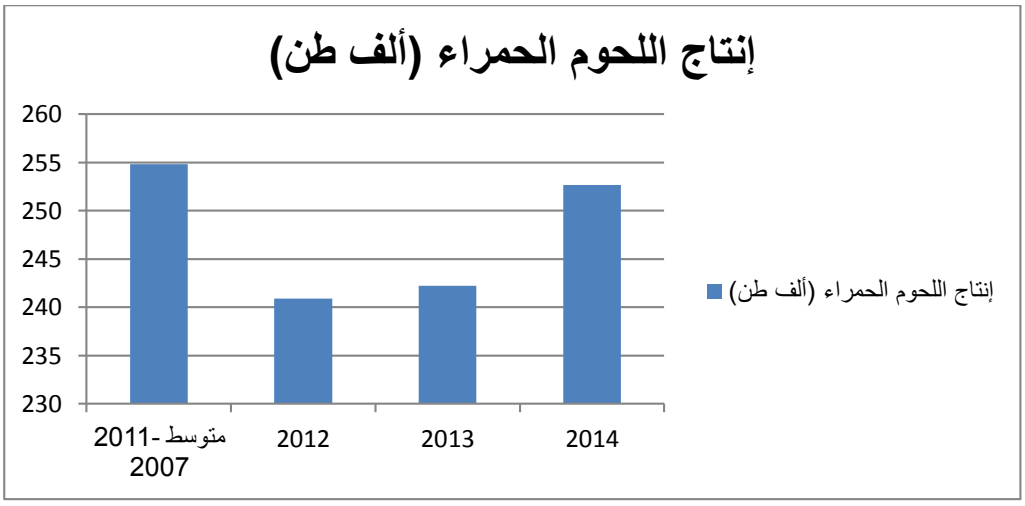
أيضا بالنسبة للحوم البيضاء التي عرفت ارتفاعا من 220.45 ألف طن سنة (2007-2011) إلى 463.18 ألف طن سنة 2014.

كما نسجل ارتفاع مستمر في إنتاج الحليب من سنة إلى أخرى حيث قدر الإنتاج في متوسط (2007-2011) 2425.41 ألف طن ليسجل سنة 2014 وهذا ما ينطبق على إنتاج البيض فانه سجل معدلات مستمرة من 205.45 ألف طن في متوسط (2007/2011) إلى 303.03 ألف طن سنة 2014.

1. إنتاج اللحوم:

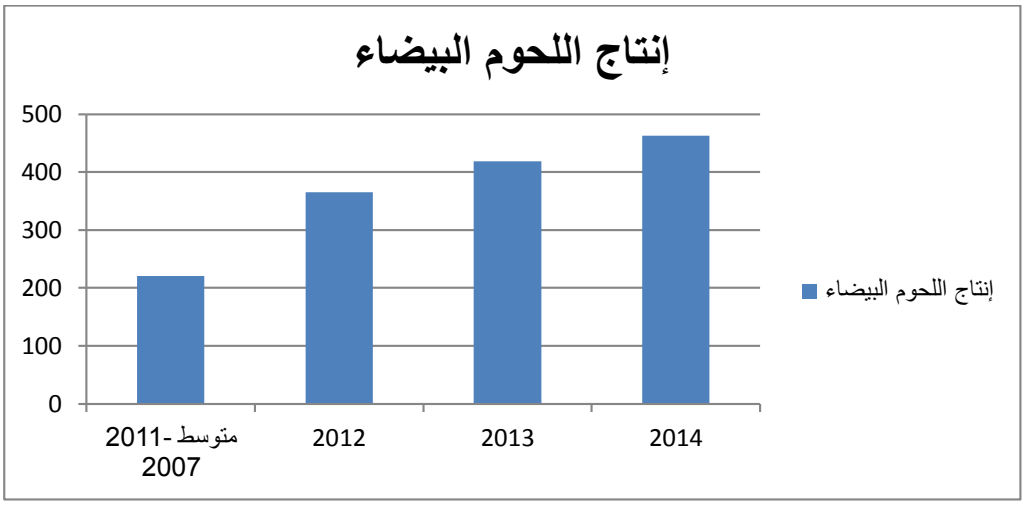
عرف إنتاج اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء اهتماما كبيرا من طرف الوزارة المعنية نظرا للتأثير الكبير لهذه المادة الغذائية على المستوى المعيشي للأفراد، والشكلان يوضحان تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2007-2014.

الشكل رقم (1-1): يوضح تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2007-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (1-2): يوضح تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2007-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ انطلاقا من معطيات الجدول رقم (05) والشكلين المواليين له أن متوسط إنتاج الحوم الحمراء في الفترة 2007-2011 كان أكبر من متوسط الفترة 2012-2014 مما يعني أن إنتاج الحوم الحمراء قد عرف انخفاضا ملحوظا رغم أنه في سنة 2014 قد عاود الارتفاع وقارب متوسط إنتاج الفترة 2007-2011، وفي المقابل نلاحظ أن إنتاج اللحوم البيضاء قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان عند حدود 220 ألف طن في متوسط الفترة 2007-2011 تجاوز ضعف هذا المتوسط سنة 2014 بإنتاج فاق 460 ألف طن.

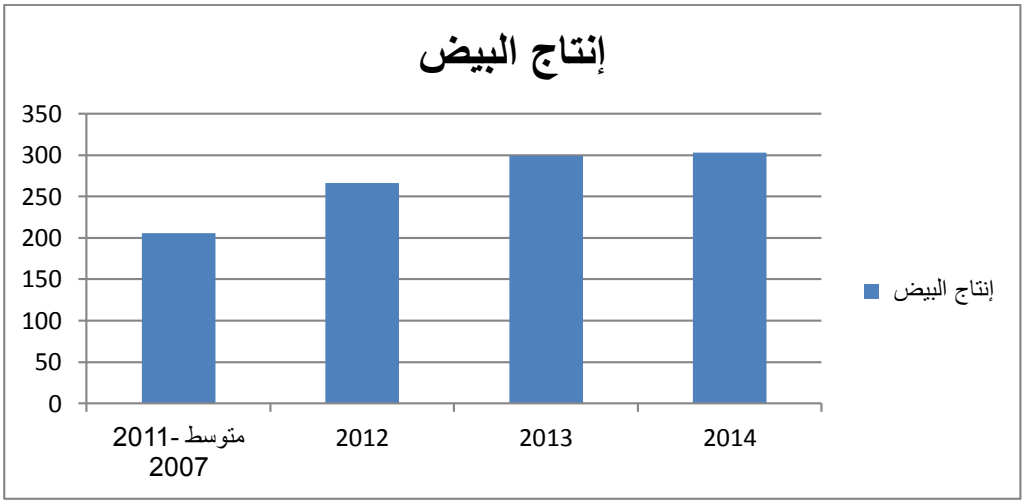
يعود انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء في سنتي 2012 و 2013 وبدرجة أقل سنة 2014 إلى نقص الطلب الذي تسبب فيه انتشار بعض الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية وجنون لبقر، حيث أدى تراجع الطلب إلى عزوف الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية رغم أنه تم تسجيل ارتفاع في عد رؤوس الأغنام والأبقار حيث ارتفع متوسط عدد رؤوس الأغنام من حوالي 21.6 مليون رأس في الفترة 2007-2011 إلى حوالي 26.5 مليون رأس في الفترة 2012-2014 وارتفع الإنتاج من جديد سنة 2014 إلى تحكم السلطات العمومية في انتشار هذه الأمراض نم خلال حملات التلقيح والمتابعة البيطرية وكذا الرقابة الصارمة للماشية المستوردة.

أما بخصوص اللحوم البيضاء فقد عرفت ارتفاعا كبيرا ومتواصلا بفضل سياسة دعم المنتجين والمرافقة البيطرية بالإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج اللحم، حيث أدى ذلك إلى عصرنة أكواخ الدجاج بما يتماشى مع الشروط البيطرية وتخصص الكثير من المناطق الريفية في هذا النوع من النشاط الفلاحي.

2. إنتاج البيض

يتمركز نشاط إنتاج البيض في المناطق الريفية التي يتمركز فيها نشاط تربية الدواجن، وتتواجد عادة أكواخ دجاج البيض بالقرب من أكواخ اللحم، ويمارس الكثير من الفلاحين النشاطين معا، والشكل الموالي يلخص أكثر تطور إنتاج البيض انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

الشكل رقم (1-3): يوضح تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (05) والشكل السابق تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2007-2014 حيث نلاحظ أن إنتاج البيض قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان في حدود 200 ألف طن في الفترة 2007-2011 ارتفع إلى حدود 300 ألف طن في سنتي 2013-2014.

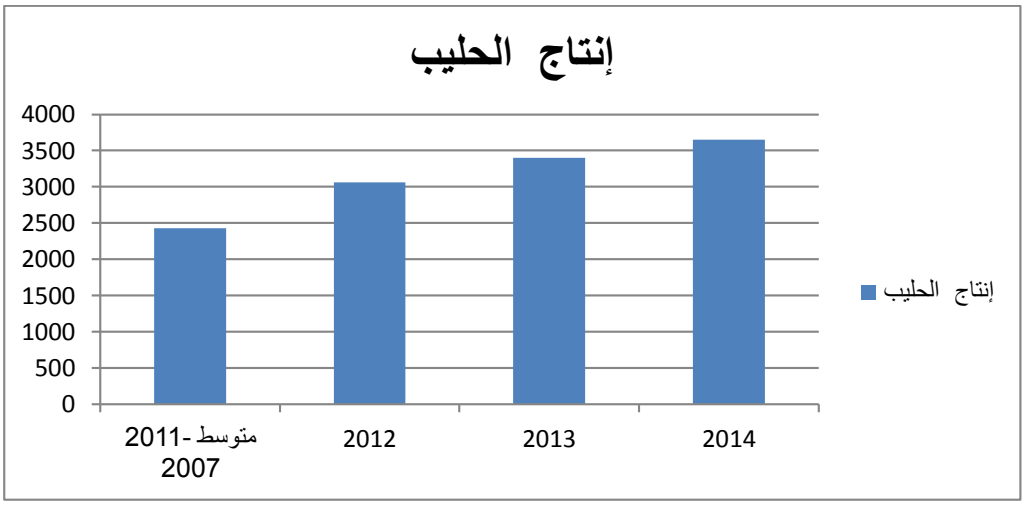
تبين هذه المعطيات إن إنتاج البيض مثله مثل إنتاج اللحم قد عرف أيضا تطورا ملحوظا بفضل سياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة، كما ساهمت عصرنة وسائل الإنتاج في تحسين ظروف ممارسة هذا النشاط

الفلاحي، ولكن يسجل في هذا السياق أن مربي دجاج البيض يواجهون في الكثير من الحالات مشكلة الارتفاع الكبير في أسعار أعلاف وأدوية الدواجن الناتجة عن عوامل المضاربة والاحتكار.

3. إنتاج الحليب:

انطلاقا من الأهمية الكبيرة لمادة الحليب على اعتبار أنها من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال دعم سعر الحليب فلقد وضعت وزارة الفلاحة تشجيع إنتاج الحليب في صلب اهتماماتها، وهذا من خلال مرافقة ودعم المستثمرين في هذا النشاط بداية من استيراد الأبقار الحلوب وصولا إلى عملية الإنتاج إضافة إلى ضمان شراء الحصص المسوقة والشكل الموالي يلخص تطور إنتاج الحليب.

الشكل رقم (1-4): يوضح تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2007-2014



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (05) والشكل السابق نلاحظ أن إنتاج الحليب قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2007-2014، حيث ارتفع الإنتاج بأكثر من 120 ألف طن بين متوسط الفترة 2007-2011، وسنة 2014.

يعود هذا الارتفاع المتواصل إلى اهتمام السلطات العمومية بإنتاج الحليب نظرا لأهميته الإستراتيجية في خفض قيمة الواردات الغذائية وتوفير مناصب العمل وأيضا دور هذا النشاط الفلاحي في الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي الإنتاجي ودوره في المساهمة في القطاعات الأخرى

يحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني حيث يساهم بنسبة تفوق 12% من الناتج المحلي الإجمالي الخام و كذلك توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات خاصة في المناطق الريفية إذ يشتغل بالقطاع الزراعي حوالي 25% من اليد العاملة كما يساهم في توازن ميزان المدفوعات من خلال تصدير المنتجات الفلاحية و تقليل من حجم الواردات بالإضافة إلى دوره الفعال في ضمان الأمن الغذائي و توفير الاحتياجات الغذائية للسكان.

أولا: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي

لكي نبين مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي نقوم بعرض الجدول التالي :

جدول رقم (1-6): يوضح تطور مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال (2000-2014)

الوحدة: بالمائة

السنة	النسبة
2007-2000	10.51
2008	10.1
2009	9
2010	8.6
2011	9.4
2012	10.6
2013	11.1
2014	12.7

المصدر: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

تشير إحصائيات البنك الدولي للإنشاء والتعمير أن مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة الممتدة 2000-2007 بنسبة 10.51%، لتخفيض هذه النسبة إلى 9.4% سنة 2011 هذا ما يدل على محدودية مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي وهذا بسبب التطور الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات وإهمال القطاع الفلاحي وعدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية

1. مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات:

تلعب الفلاحة دورا هاما في ترقية الصادرات وهذا ما لوحظ في مجموعة من الدول النامية والمتقدمة وبالنسبة للجزائر نقوم بعرض الجدول التالي الذي يبين مساهمة الفلاحة في الصادرات خلال الفترة 2000-2014.

جدول رقم (1-7) يوضح تطور الصادرات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014). **الوحدة: مليون دولار**

	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2012-2007	53847.73	221.78	113.08
2013	65181.08	568.51	405.7
2014	68284.29	772.54	323.15

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم (34)، الخرطوم، 2014، ص 196.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطور ملحوظ خلال الفترة 2007-2013 حيث انتقلت من 221.78 إلى 568.51 مليون دولار، وهذه الزيادة كانت بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية التي انتقلت من 113.08 إلى 405..7 مليون دولار، أما قيمة الصادرات الكلية عرفت تطور خلال نفس الفترة حيث انتقلت من 53847.73 إلى 65181.08مليون دولار، هذا ما يعني أن نمو الصادرات الكلية أكبر بكثير من الصادرات الزراعية فبالرغم منارتفاعها نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة. وفي سنة 2014 بالرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الكلية والصادرات الزراعية إلا أن قيمة الصادرات الغذائية انخفضت من 405.7 إلى 323.15 مليون دولار وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول الذي له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك المحلي نتيجة زيادة عدد السكان.

1- مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردات:

إن اعتماد أي دولة على الإنتاج المحلي الفلاحي يبعدها عن الاستيراد ودفع الأموال من الميزانية العامة للدولة، والجدول التالي يبين تطور الواردات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2014).

جدول رقم (1-8) يوضح تطور الواردات الكلية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)الوحدة: مليون دولار

	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
2012-2007	37644.11	7644.97	5633.35
2013	55213.08	17517.58	8428.32
2014	58274.09	19409.38	9427.49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، الخرطوم، 2014، ص 117.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات الزراعية عرفت ارتفاع كبير ومستمر خلال الفترة 2007-2014 بقيمة تتراوح بين 7644.97 إلى 19409.38 مليون دولار، وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة الواردات الغذائية التي انتقلت من 5633.35 إلى 9427.49 مليون دولار، هذا ما يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي

ثالثا: مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة:

من الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة 2000 إلى 2010 نسبة مساهمة القطاع في استيعاب اليد العاملة في انخفاض مستمر من 18.6% إلى 11.7% وهذا نتيجة هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما أدى إلى هجرة الريفية نحو المدن وهذا من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم، وهذا ما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (1–9) يوضح تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في استيعاب اليد العاملة للفترة (2000–2010)

الوحدة: بالمائة

السنة	النسبة
2006-2000	%18.6
2007	%13.6
2008	%13.7
2009	%13.1
2010	%sssss11.7

المصدر:زهير عماري، تحليل اقتصاد قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013، ص 110.

المبحث الثالث: بعض مشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين امداداتها الغذائية، إذ يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية المواجهة للمشاكل والمعوقات، وذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي بصفة عامة، أو بحكم ما يحيط بها وما يؤثر فيها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار.

المطلب الأول: مشاكل الفلاحة في الجزائر

تعاني الفلاحة في الجزائر من مجموعة من المشاكل وهي كما يلي:

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهنا في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد، وفي حالة الحصول على العقار يكون بعيدا عن أماكن تواجد البنية؛
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز؛
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب و الحشرات الضارة، الأعلاف...الخ)، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم؛
- صعوبة الحصول على التمويل خاصة بالنسبة للمستثمرين الخواص الذين لا يملكون في كثير من الأحيان الضمانات الكافية وارتفاع حجم المديونية الفلاحية لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية؛
- عدم استقرار مضمون السياسة الاقتصادية الكلية للبلاد.
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، حيث أن التخطيط الزراعي في بلادنا يكون لمدة متوسطة، مما ينجم عنه تخوف المستثمرين في الاستثمار لمدة زمنية طويلة؛
- اهتمام المستثمرون بالاستثمار في القطاعات الأخرى (الصناعة و الخدامات) على حساب القطاع الزراعي، نظرا للإخطار و الظروف التي تحيط بالاستثمار الزراعي و التي لا يمكن أن يتحكم فيها المستثمر(كالعوامل المناخية و الكوارث الطبيعية)؛

- نقص العمالة الزراعية ذات الخبرة و المهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج؛
- معوقات أمنية تتمثل في المشاكل الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، وتأثيراتها مازالت حتى الآن تؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية التي يقام فيها الاستثمار الفلاحي.

المطلب الثاني: بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال ما يلي: [1]

- تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع؛
- ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد والتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره؛
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض؛
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار؛
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة؛
- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي

[1]- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 203، ص 109.

والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة؛

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الفلاحة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاج والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي: [1]

- زيادة إنتاجية الأرض الزراعية

- **تبني إستراتيجية واضحة للتصدير**: يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون والبطاطا؛
- **نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة**: إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤدي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات؛
- **دعم القطاع الزراعي**: يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم 12% في الإنتاج الداخلي الخام ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة وبالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج الزراعي أما الدعم المقر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80% من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي يسمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 مساحة مسقية وهذا يتطلب استهلاك غلاف مالي قدره 164 مليار دينار جزائري.

[1] – رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007، ص 240، ص 241.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل المتمثل في إعطاء نظرة عامة حول القطاع الفلاحي في الجزائر أوائل أيام استقلالها إلى غاية فترة الألفينيات إلى برمجة العديد من الخطوات في مجال بناء الاقتصاد بعد مخلفات الاستعمار فكان هدفها الحفاظ على التوازن الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي الذي مر بعدة مراحل كانت بدايتها بمرحلة التسيير الذاتي الذي يعتبر نظام ثوري و فوري فرضته ظروف طارئة الذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد حيث نجمت عنه مشاكل عانى منها القطاع ففي هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل لمواجهة العراقيل التي واجهت القطاع الفلاحي التي تمثلت في عدم المساواة في توزيع الأراضي و انخفاض مستوى المعيشة للسكان الريفيين و تحرير مبادرة صغار الفلاحين.

و مع ظهور القطاع المسير ذاتيا و تعاونيات الثورة الزراعية ظهرت مرحلة التمويل للقطاع العام و الخاص من جديد، حيث قمنا بإعطاء لمحة حول القطاع الفلاحي في ظل إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية، التي جاءت نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي و الطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي (99/90).

و من أجل الالمام بموضوع دراستنا في هذا الفصل قمنا بعرض واقع القطاع الفلاحي و دوره في التنمية الاقتصادية (2015/2000) و أهم المتغيرات التي طرأت عليه (الإنتاج الفلاحي) و كذا أهميته و دوره في المساهمة في القطاعات الأخرى (الناتج المحلي، ترقية التجارة الخارجية، التشغيل).

و في الأخير تناولنا أهم المشاكل و العراقيل التي تواجه تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر و كذا تم إعطاء بعض الحلول الممكنة التي تسمح للقطاع بالنهوض و الازدهار و التنمية الفلاحية.

الفصل الثاني:

سياسات تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر

مقدمة الفصل

تعتبر السياسة الفلاحية هي أداة الدولة في القطاع الفلاحي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين هما زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين هما زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة وخاصة منها الأرض والمياه وذلك فيما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة وزيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة في الزراعة، فيما يعرف بأهداف التوسع الراسي في الزراعة، أما الهدف الثاني التي تهدف السياسة الفلاحية لتحقيقه هو العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول وخاصة الدول النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

المبحث الأول: السياسات المنتهجة في تطوير القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: السياسات المنتهجة في تطوير القطاع الفلاحي.

تتجسد السياسات الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، كما يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع فان القصور الذي اتسم به يظهر جليا من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالمية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى اغلب السلع الغذائية، وتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة [1] .

المطلب الأول: السياسة الفلاحية وأنواعها.

بعدما تبنت الجزائر نظام اقتصاد السوق في نهاية التسعينات، قامت بتغيير نظرتها للسياسة الفلاحية التي كنت تعتمد على القطاع العام وحده فقط، إلى سياسات جديدة بغية تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية

أولا: تعريف السياسة الفلاحية:

يمكن تعريف السياسة الفلاحية على أساس اقتصادي وقانوني كما يلي:

تعرف السياسة الفلاحية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينهما وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة، وتهدف السياسة الفلاحية إلى تحقيق هدفين أساسين، يمثل الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني إلى تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين[2]، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في النتاج والاستهلاك.

[1]- د.ناصر الناصر، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، كلية الزراعة، جامعة حلب،1980،ص275.

[2] – عصا أبو الوفاء، علي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المجموعات الجديدة، الإسكندرية، 1975،ص11.

كما تتمثل السياسة الفلاحية في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الفلاحي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية[1].

ثانيا: أنواع السياسات الفلاحية:

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا تجد دولة واحدة لم تتدخل مكوناتها في تبني سياسة فلاحية معينة وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسالة الفلاحية، ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسالة الفلاحية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها، إلى ثلاث مجموعات، وهي:

1. سياسات التوجيه الفلاحي:

ويسود بشكل واضح في الدول الرأسمالية، وتجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة.

2. سياسات الإصلاح الفلاحي:

وقد طبقت في معظم البلدان النامية من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كاسبانيا وايطاليا...الخ، وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي.
- فرض التزامات محددة على المستخدمين من الإصلاح الزراعي.

ورغم النتائج الايجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر

[1] – منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2000، ص11.

ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

3. سياسات الثورة الزراعية:

قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كان الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فان الثورة تعتبر التغيير الشامل والشامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة، وقد طبقت سياسة الثورة في تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها من اجل مصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها نضرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية وعوامل أخرى، ومهما تكن السياسة الفلاحية فان الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي[1].

المطلب الثاني: تطور سياسات الدعم في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في سياسة الدعم الفلاحي في السبعينيات وذلك بتبنيها النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

أولا: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر قبل سنة 1990.

تميزت هذه المرحلة بتطبيق النظام الاشتراكي، الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة، يتم من خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا، وأثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي عدة إصلاحات، بداية من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية، ثم إعادة الهيكلة الزراعية، ومن خلال هذه المراحل من تسيير القطاع الزراعي، كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة وكان الاتفاق يتم على أساس مخططات زراعية.

[1]- مطانيوس حبيب، المسالة الزراعية في سوريا، واقعها وأفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14، العدد 2،1998، ص81.

كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وخاصة في المجال الزراعي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام، وهذا الحجم من الدعم كان يخصص إلى دعم الأسعار الخاصة بعوامل الإنتاج ودعم أسعار المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى دعم توجيه الاستثمار ودعم عمليات الاستصلاح.

1. دعم أسعار عوامل الإنتاج:

فقد حضي هذا النوع من الدعم باهتمام من قبل الدولة منذ سنة 1970، الذي كان يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الزراعيين بأسعار دون أسعار تكلفتها والفارق يدفع من خزينة الدولة، واستمرت هذه العملية حتى صدور قانون الأسعار في جويلية1989، لتعرف الأسعار بعدها انتقال إلى أسعار حقيقية، وكانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الإنتاج[1].

2. دعم أسعار المنتجات الزراعية:

يتمثل هذا النوع من الدعم في دعم المنتجات الزراعية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات[2].

3. دعم توجيه الاستثمار:

عرف هذا النوع من الدعم بداية الإصلاح 1982، حينما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع، فكان يتم دعم وتوجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دينار جزائري إلى 250 ألف دينار جزائري، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع وطبيعته إذا أصبحت مساهمة البنك تصل الى90%,70%,50% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها إلى 100ألف دينار جزائري،500ألف دينار جزائري وأكثر من 500 ألف دينار جزائري على الترتيب[3].

[1] – بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000، ص54.

[2] – زبيري رابح، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر،1996،ص201.

[3] – زبيري رابح، المرجع السابق، ص202.

4. دعم عمليات الاستصلاح.

بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح في إطار القانون 83-18[1] المتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك والخزينة العامة للدولة، التي وضعت تحت تصرف المستصلحين مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض طويلة الأجل، ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وبمعدلات 2.5%و 3.5% على الترتيب.

إن تقديم هذه الأشكال من الدعم بالإضافة إلى كل القروض التي كان يتحصل عليها القطاع، وخاصة المقدمة للتعاونيات الفلاحية ثم المزارع الفلاحية الاشتراكية كانت مغطاة بالكامل من طرف الخزينة العامة للدولة والتي بلغت قيمتها خلال فترة 1966-1987 مبلغ 50 مليار دينار جزائري.

ثانيا: سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر خلال فترة (1990-1999)

تميزت هذه المرحلة باتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية الكلية، وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد الآتية من الصادرات، ووصول نسبة العجز في الميزانية إلى ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993، كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي، كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى:

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي للأسعار مدخلات الإنتاج سنة 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج، والاعتماد على قواعد المنافسة التي تؤدي إلى زيادة مرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة، وبالتالي تصحيح اختلالات السياسة السعرية للمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع.
- تحرير اغلب الأسعار المحلية، ورفع معظم ضوابط الأسعار، وإلغاء معظم بنود الدعم والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من سنة 1994،مع العلم أم المستهلكين كانوا

[1] – التشاور الوطني حول الفلاحة، تقرير اللجنة3، نادي الصنوبر البحري، الجزائر، أيام 11-12-13 ماي 1992.

يستفدون من دعم عام يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية، في حين بقيت الضوابط قائمة فقط على ثلاث مواد أساسية هي: الدقيق، الحليب ومنتجات الطاقة[1].

المطلب الثالث: مؤسسات الدعم الفلاحي في الجزائر في ظل المخططات التنموية الريفية.

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مجموعة من المؤسسات وذلك من اجل دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية، وكذا العمل على ترقية ونمو القطاع الزراعي وذلك من خلال مخططات تنموية.

أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA:

يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي، وذلك بتمكين السكان من جلب المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة[2].

يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من اجل[3]:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.
- الحفاظ على العمالة الزراعية، وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

ويتشكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية من برامج تتضمن على وجه الخصوص المجالات الآتية:

- تكييف الأنظمة للإنتاج.
- المحافظة على الموارد الحيوانية والنباتية وتطويرها.
- تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.

[1] – رجراج محمد،آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999، ص70.

[2] – فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران، يونيو2010، ص142.

[3] – سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 200-2005، مذكرة ماجستير، قسنطينة،2005-2006،ص6.

ثانيا: برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها، بهدف تحقيق أهداف مبرمجة وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز لهذه المشاريع المتمثلة فيما يلي[1]:

1. دعم تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد في تنفيذ هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا يسمح بتامين مداخيل الفلاحين في الفترة الآتية أو على المدى المتوسط.

2. دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع، خصص المخطط الوطني للتنمية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية للمحافظة على الموارد المختلفة، وبالتالي فان تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل على المتوسط للفلاحين، ومن اجل تغطية الخسائر الناتجة عن الحالات الظرفية، من اجل انجاز مشاريع وبرامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية[2].

3. دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في 16 سبتمبر1997، المحدد كيفيات منح قطع الأراضي من أملاك وطنية، للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والجبلية، بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على استرجاع التوازن البيئي.

---

[1] – عمارة أمال، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014 مذكرة ماستر في العلوم السياسية، سعيدة 2014-2015، ص95.

[2] – سلطانة كتفي، المرجع السابق، ص8.

وقد عرفت سياسة الدعم الزراعي في الجزائر في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2005، تطورات في أشكال الدعم وهذا بتوسع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم وإنشاء صناديق فلاحية جديدة، وفتح حسابات في صناديق موجودة وهذه الصناديق هي:

أ. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي(FNDIA)

تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 067-302 ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية فقط والمتمثلة في [1]:

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.
- تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره.
- عمليات تطوير الري الفلاحي.
- حماية الثروة الحيوانية والنباتية وتثمينها.
- دعم اسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

حيث عرف نظام الدعم في هذه المرحلة تغييرات، تمثلت في ربط مبالغ الدعم بنسب مئوية من تكلفة المشروع الاستثماري، بالإضافة إلى رفع حجم الدعم لبعض الفروع الزراعية، مع إدخال فروع جديدة في عملية الدعم وهو ما سنتطرق إليه:

❖ دعم تكثيف الإنتاج الحيواني:

عرف هذا القطاع تغيير في نظام الدعم الخاص به، حيث خصص لدعم تنمية الإنتاج والإنتاجية في المناطق الأولى ذات الكثافة في الإنتاج، بمبلغ 8000دج/للهكتار و7500 دج/للهكتار كحد أقصى للشعير والخرطال معا وهذا الدعم موزع بالشكل التالي:2000دج/ للهكتار للحرث العميق و2000 دج/للهكتار للأسمدة و2000دج / للهكتار لمحاربة الأعشاب الضارة.

[1] – للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد44، المؤرخ في 08 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006، ص13-14-25.

❖ **دعم زراعة البطاطا:**

لم يعرف دعم إنتاج البطاطا تغييرا كبيرا ماعدا عملية الغرس في البيوت المحمية حيث أصبح الدعم كالاتي:

-دعم كراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا بمبلغ 100.000 دج بشرط أن يكون هذا الأخير مالك أو مستغل لقطعة ارض تفوق 5 هكتارات.

في حالة الغرس في البيوت المحمية فالدعم يكون على النحو الأتي:

300دج للبيوت المحمية على اقل مساحة 1000 م والحد الأقصى 4000 م ودعم أقصى 1.200.000 دج للاستغلال، أما البيوت النفقية فتدعم بـ 15000 دج للنفق ذو 400 م.

❖ **دعم الحمضيات والأشجار المثمرة.**

بالنسبة للحمضيات، لم يأتي الإصلاح بأي تغيير كبير ماعدا تخفيض دعم نزع الأشجار والجذور إلى 140 دج /للشجرة، ودعم اقتناء الشتلات بـ 60 دج/للشتلة وحد أقصى 300 شتلة/ للهكتار.[1]

ب. الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي(FNRPD):

أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05/05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، وفتح له حسابات التخصيص الخاص بالخزينة رقم 121-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ 24 افريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة في الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، ويستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحون والمربون بصفة فردية والمؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية وفق ما يلي:[2]

[1]- محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012، ص155.156.161.162.

[2]-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، بتاريخ 08 جمادى الثانية1427 الموافق ل 04 يوليو2006، ص27.

❖ **دعم إنتاج الحبوب:**

يتم دعم وإنتاج ورفع إنتاجية الحبوب من خلال:

- تقديم منحة لإنتاج الحبوب ب 2200 دج/ للقنطار للقمح الصلب و 1900 دج/ للقنطار للقمح اللين عند تقديم الإنتاج إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة (ENCC)
- منحة المحافظة على إنتاج أنواع الشعير والخرطال 1000 دج/للقنطار مرتبطة بالكمية التي تحصل على شهادة الاعتماد من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البذور (CNCC)
- منحة ضبط التخزين في تبريد البطاطا الموجهة للاستهلاك1.80 دج/كغ للبطاطا الموضبة في الأكياس الشباكية، و1.50 دج/كغ للبطاطا غير الموضبة.

❖ **دعم الطماطم الصناعية:**[1]

يتمثل دعم الطماطم الصناعية في:

- منحة الإنتاج 2 دج/كغ لكل منتج يوقع على اتفاق مع محول الطماطم مؤشر عليه من CAWو.DSA
- منحة تحويل الطماطم 5دج/كغ، بشرط أن يوقع محول على اتفاق يلتزم فيه تحويل 100% من الطماطم الصناعية على مستوى الوطني من 1 جويلية إلى نهاية سبتمبر.
- أن دعم الفروع والأنشطة الفلاحية جعل الدولة تخصص لها مبالغ هامة في الحساب الخاص لهذا الصندوق بالخزينة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] – محمد غردي، المرجع السابق، ص163.

الجدول رقم (2-1): تطور مخصصات ميزانية الدولة الموجهة لحساب التخصيص الخاص رقم 302-121 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2005-2009.

الوحدة: د.ج.[1]

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مخصصات ميزانية الدولة	8500	0.00	8500	12000	3000
رصيد بداية كل سنة	0.00	8500	0.00	2500	9000
مجموع مخصصات كل سنة	8500	8500	8500	14500	12000
المدفوعات الحقيقية للدعم من طرف CNMA-BADR	0.00	8500	6000	5500	9914.5
رصيد نهاية السنة	8500	0.00	2500	9000	2085.5

المصدر: محمد غردي، المرجع السابق، ص 167.

من الجدول نلاحظ أن مجموع مخصصات الصندوق في حساب التخصيص الخاص بالخزينة عرف ثبات في السنوات 2005-2006-2007 بمبلغ 8500 دج لكل سنة، غير أن هذا المبلغ عرف ارتفاعا في سنتي 2008 و 2009، وهذا راجع إلى زيادة مخصصات ميزانية الدولة سنة 2008 إلى 1200 م دج عوض عن 8500 م دج للسنوات السابقة، أما سنة 2009 فهو راجع إلى تحويل رصيد نهاية سنة 2008 له والمقدر بـ 9000 م دج، ويعود لسبب الزيادة في مخصصات الميزانية للدولة سنة 2008 خاصة تطبيق الأسعار الجديدة في دعم الحبوب التي انتقلت من 570 دج/ للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، ومن 770دج/ للقنطار إلى 1900 دج/للقنطار بالنسبة للقمح اللين، ومن جهة أخرى نلاحظ أن المدفوعات الحقيقية للصندوق من طرف CNMAوBADRعرفت تذبذبا من سنة لأخرى، سببه أن مبالغ الدعم تقدم بعد الإنتاج الذي يعرف تعبير من سنة لأخرى مما جعل رصيد نهاية سنة 2009 يصل إلى 2085.5.

[1]- محمد غردي، المرجع السابق، ص 164.

ج. تطور دعم الصناديق الأخرى المنشأة في إطار PNRDA:

عرفت هذه الصناديق تطور ملحوظ في تقديم مختلف اشكال الدعم، بهدف تحقيق التنمية الفلاحية التي عرفت برامج تنموية جديدة بداية من 2007 مرتبطة خاصة بالمناطق الصحراوية ومناطق الهضاب العليا.[1]

❖ تطور دعم الصندوق لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:

عرف هذا الصندوق تطورا في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي، من خلال التعليمة الوزارية رقم 36 المؤرخة في 2006/11/04 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا، ويهدف كل منهما إلى تطوير شروط حياة سكان الريف عن طريق إعادة تهيئة وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي، وهذه البرامج عرفت بداية من سنة 2008 ببرامج التجديد الريفي، ومن اجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج، فتح لها فروعا في حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-109 الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب" وهما حساب التخصيص خاص بالجنوب 302-109-001 والحساب 302-109-002 الخاص بالهضاب العليا، والجدول التالي يبين تطور حجم المخصصات المالية لهذين الحسابين في ميزانية الدولة خلال فترة2008-2009.

تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب للبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا في حساب التخصيص رقم 302-109-001،002-109-302 ومدفوعاته الحقيقية خلال فترة 2007-2009.[2]

[1]- محمد غردي، المرجع السابق، ص166.

[2]- نفس المرجع،ص167.

الجدول رقم (2-2): تطور مخصصات صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب للبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا في حساب التخصيص رقم 001-109-002،302-109-302 ومدفوعاته الحقيقية خلال فترة 2007-2009.

السنوات	مخصصات ميزانية الدولة		رصيد بداية كل سنة		مجموع مخصصات الحسابين		المدفوعات الحقيقية من طرف CNMA		رصيد نهاية كل سنة	
	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالنصاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا	البرنامج الخاص بالجنوب	البرنامج الخاص بالهضاب العليا
2007	294	6141	0.00	0.00	294	6141	0.00	0.00	294	6141
2008	18	3617	294	6141	475	9758	200	500	275	9258
2009	132	250	275	9258	407	9508	0.00	1000	407	8508
المجموع	607	10008	/	/	/	/	200	1500	407	8508

المصدر: محمد غردي، المرجع السابق، ص 167.

من الجدول نلاحظ أن هناك ضعف كبير في استخدام المخصصات المالية لهذين الحسابين من طرف الهيئات المعتمدة بصرف هذه المبالغ، فبالنسبة لحساب التخصيص الخاص ببرنامج الجنوب نجد انه خلال ثلاث سنوات لم يصرف منه سوى 200 مليون دج، رغم أن الدولة خصصت له في نفس الفترة 609 مليون دج،وهو ما يمثل نسبة استخدام 32.9%، أما بالنسبة لحساب التخصيص الخاص بالهضاب العليا فنجد انه صرف من حسابه 1500 مليون دج خلال نفس الفترة، رغم أن الدولة خصصت له 10008/ مليون دج لنفس الفترة، وهو ما يمثل نسبة استخدام 15%هذا ما أدى إلى ارتفاع الأرصدة في نهاية السنة لكل من الحسابين والتي تحول إلى السنة المقبلة مما يزيد من مجموع من مجموع مخصصات الحسابين.

❖ تطور دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:[1]

عرف هذا الصندوق تطورا وذلك من خلال التعليمة الوزارية المشتركة رقم 39، المؤرخة في 2006/11/04، التي أعطت الأمر بفتح حسابات فرعية في هذا الصندوق، وهي حساب التخصيص الخاص بالخزينة 005-111-302 الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق الامتياز، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة 006-111-302، الذي عنوانه البرنامج الخاص لاستصلاح الأراضي في الهضاب العليا عن طريق الامتياز، وحساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 007-111-302، والذي عنوانه برنامج التنمية الريفية في الهضاب العليا ويهدف هذا البرنامج إلى:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال انجاز الابار وتهيئتها وانجاز قنوات نقل المياه.

- المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده وذلك عن طريق غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق رعي جديدة.

- تحسين الإنتاج الحيواني بدعم انشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة.

- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية، عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتطوير وتحسين العقار وتطوير الثروات الغابية وحمايتها مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

[1]- محمد غردي، المرجع السابق، ص 170.

نستخلص أن سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مرت بمرحلتين هما المرحلة الأولى قبل سنة 1990 بتطبيق النظام الاشتراكي، وتميزت هذه المرحلة بتهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ثم المرحلة الثانية (1990-1999) وذلك بإتباعها حملة من التصحيحات في المسار الاقتصادي من خلال التحول إلى اقتصاد السوق، كما عرف القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة إنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة لدعم القطاع الزراعي وتوجيهه من خلال مساعدات وإعانات التي تمنحها الدولة.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

حاولت الدولة جاهدة منذ الاستقلال حتى يومنا هذا النهوض بالقطاع الفلاحي، فقامت بتسخير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية والبشرية والفنية، في محاولة جادة منها الوصل إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وربما التصدير نحو الخارج، لكن السياسات المتعاقبة والمخططات والمشاريع التنموية طيلة هذه السنوات أثبتت فشلها وعجزها الكامل حتى في سد الحاجات الضرورية للمواطنين، فكانت في كل مرة ترتفع وتيرة الاستيراد من الخارج، بسبب الارتجالية في التسيير واعتماد النظام الاشتراكي القائم على الملكية العامة وانعدام الخطط والبرامج، فكانت تقلد الدول الاشتراكية الكبرى كالاتحاد السوفيتي والصين التي نجحت فيها هذه التجارب وفشلت في الجزائر بسبب البعد الاجتماعي والفرق الواضح في العادات والتقاليد والدين، ثم إن إهمال مثل هذه العوامل كانت محصلته الفشل الذريع الذي عرفه الاقتصاد الوطني وأدى إلى تفاقم الوضع وحصول تراكمات أجبرت الحكومة إلى تبني سياسات ترقيعية للتقليل من هذه الأخطار، فكان من أهم هذه الحلول وضع إستراتيجية جديدة تقطع الصلة بالماضي الاشتراكي وتواكب التغييرات الحاصلة في العالم اليوم، وهذا ما يطلق عليه اسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: نشأة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ووضعيته القانونية.

قامت الجزائر بإصلاحات هامة شملت إعداد بعض المخططات كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي حاولت فيه جاهدة عصرنة القطاع الفلاحي وتحويله إلى قطاع منتج يساهم في الدخل الوطني

أولا: نشأة وتطور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

لقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من اجل إحداث قطيعة نهائية بين طرق التسيير المركزي التي كانت سائدة من قبل ، وبين طرق التسيير الخاص، ويرجع الأمر في المقام الأول إلى التحولات الاقتصادية الداخلية(التحول نحو الرأسمالية والانفتاح نحو اقتصاد السوق)، والخارجية (الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذه القطيعة لا تتم إلا من خلال وضع إستراتيجية تقوم على تحفيز ودعم المستثمرين والفلاحين، بهدف إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي، يساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

قامت الدولة ابتداء من سنة 1999 والعودة التدريجية للأمن في البلاد التي تزامنت مع معافاة الوضعية المالية العمومية وغلق برامج التعديل الهيكلي، بإطلاق برنامج إنعاش طموح من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

لقد اندرج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة حتى ولو بقيت أدوات وإجراءات المخطط الرئيسية تابعة للقواعد الإدارية توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية من اجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية، وهذا بغية تحسين بصفة سريعة مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد، وسمحت المجهودات الهامة المبذولة في إطار الميزانية أيضا بزيادة استيراد التجهيزات الفلاحية بدون تلبية بصفة كلية احتياجات القطاع.[1]

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تم قطع مرحلة جديدة ، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية حددت أهداف أوسع :

- تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي.
- تثمين كل الموارد المتاحة.
- حماية البيئة.

كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذا دعم سكان الريف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، فقد تم إيلاء أهمية خاصة لدعم الاستثمار لصالح المبادرات الخاصة مع اعتبار المستثمرة الفلاحية كهدف مفضل بصفتها وحدة منشئة للثورة وكذا الفائدة المناطق الداخلية (الجنوب– الهضاب العليا – الجبال).

بعد انتخابات مايو 2002 أصبحت وزارة الفلاحة والصيد البحري تدعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وعين وزير منتدب للتنمية الريفية، كانت المرة الأولى التي تم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى في وزارة مكلفة بالفلاحة لوضع تصور وتنفيذ سياسة وأدوات خاصة للتنمية الريفية.

[1]– وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق، الجزائر، ماي، 2012، ص3.

كان منتظرا من استراتيجية التنمية الريفية المستدامة التي أعدها الوزير المنتدب للتنمية الريفية بداية 2004 لترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الاقتصادية، وتثمين الموارد الطبيعية والبشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم.

كما حددت لنفسها أيضا كهدف إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص بهدف تشجيع المشاركة وتحميل المسؤولية الموسعة إلى السكان والمصالح اللامركزية، ولقد ارسي الغاء منصب الوزير المنتدب للتنمية الريفية ودمج مهامه في جوان 2008 في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما أسس التنسيق بين مؤسسات التنمية الفلاحية والريفية مع الانسجام في كيفيات تنفيذها وتضافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ، ثم تعزز ذلك فيما بعد بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 3 غشت سنة 2008 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.[1]

ثانيا: الوضعية القانونية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

ونقصد هنا الإطار القاعدي الاساسي الذي يحكم السياسة الزراعية في الجزائر منذ سنة 2000 الى يومنا هذا، ويتمثل في مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذا القطاع واهمها:

1. القانون رقم 11/99 المؤرخ في 15 رمضان 1420 الموافق ل 23 ديسمبر 1999 يتضمن قانون المالية لسنة 2000 لا سيما المادة 54.

هذا النص القانوني هو بمثابة الانطلاقة الحقيقية لهذا البرنامج الذي سيكون له نتائج معتبرة فيما بعد، سواءا على مستوى هذا القطاع أو على مستوى الاقتصاد الوطني، وبداية من هذه السنة فإن كل ما يتم برمجته في اطار المخطط نجد ما يقابله في قانون المالية لكل سنة.

ففي السنة المالية لسنة 2007 تم تخصيص غلاف مالي قدره 21.342.869.000 دج فقط كميزانية تسيير للقطاع الفلاحي.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع نفسه، ص 4-5.

وهنا يجب الاعتراف بان المجهودات المبذولة لتزويد بلادنا بنظام تشريعي وتنظيمي يهدف الى حماية الاراضي الفلاحية من المزايدات والاطماع، ومن اجل ان تساير المسار التنموي الذي عرفته الجزائر خلال السنوات الاخيرة، ويمكن تقسيمها الى خمسة أقسام أساسية:

- حيازة الملكية العقارية الفلاحية
- استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة بالدولة.
- التوجيه العقاري.
- استصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز.
- الاراضي الفلاحية الوقفية.[1]

2. قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في 03 غشت سنة 2008 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم بصفة عامة.

3. القانون رقم 10-03 المؤرخ في غشت سنة 2010 الذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة[2].

4. المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2011 الذي يحدد كيفيات تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

5. المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في 10 يناير سنة 2011، الذي يحدد كيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة والمخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية.

6. القرار المؤرخ في 29 مارس سنة 2011، والمتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

7. صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 191 المؤرخ في 29 مارس سنة 2011 والمتعلق بنزع الاراضي الفلاحية لإنجاز تجهيزات عمومية، حيث يضع هذا المنشور نظاما يسير نزع الاراضي الفلاحية لاستعمالها كأوعية عقارية لا قامة مختلف التجهيزات العمومية ذات المصلحة العامة.

8. صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011 والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

[1]- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 76.77.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص27.

9. ارسال الولاة المذكرة رقم 246 المؤرخة في 24 مارس 2011 والمتعلقة بانشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

10. صدور المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 6 يونيو 2011والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية مع تأمين عقاري للمستثمرين، ولقد جاء هذا المنشور لإستدراك التأخير المسجل في إنهاء إجراءات تسليم العقود للمستثمرين المستخدمين من نظام حيازة الملكية العقارية الفلاحية وتطهير الوضعية[1]

المطلب الثاني: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهدافه.

أولا: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تهدف العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إيطار مهمتها المتمثلة في ضبط (الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج، الإستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة) بالإضافة الى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شأنها تشجع التنمية المستدامة، كما يرتكز برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذ ا رفع الانتاج، وبالنظر الى البعد الدولي فإن المخطط الوكني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للانشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية.[2]

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

كان يسعى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ الوهلة الأولى لتبيقه الى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاستراتيجية الأتية:

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم وتربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة، مع التركيز على انتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المرجع السابق، ص27.

[2]- بيدي مدني، دور الإعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2009،ص139.

- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة، وكذلك المنتجات ذات الإستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.
- تحسين الأمن الغذائي العائلات الريفية مع إعطاء الأولية للعائلات القاطنة في المناطق المعزولة.
- تعزيز تصدير المنتجات الزراعية ذات الإمتيازات التفضيلية الحقيقية لا سيما المنتجات الزراعية البيولوجية.
- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة استصلاحها عن طريق الإمتياز.
- مكافحة التصحر وحماية الغابات.
- رفع مستوى الانتاجية باستعمال كل الامكانيات الوطنية، وهذه الزيادة يجب أن تكون ضمن إطار التنمية المستدامة وذلك بالالتزام بالقيود الطبيعية والمحافظة على البيئة من اجل الاجيال القادمة.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الإعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلة للمقاومة المؤكدة، والرفع من الصادرات الفلاحية.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز وترقية المنتجات ذات الامتيازلت التفضيلية الحقيقية.
- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية،وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.[1]

[1]- محمد غردي، المرجع السابق، ص136.

المطلب الثالث: أثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

حاولنا في هذه الجداول وضع مقارنة بسيطة بين النتائج في السنوات التي سبقت تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والسنوات التي تم فيها تطبيق برامج المخطط الوطني وكانت المقارنة في إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه ثم في الإنتاج الحيواني.

أولا: الإنتاج النباتي:

الجدير بالذكر أنه في سنة 2001 تم حرث وبذر مساحة 3197000 هكتار، منها 1414000 هكتار للقمح الصلب، ونحو 832000 هكتار للقمح اللين، ونحو 894000 هكتار للشعير، ونحو 57000 هكتار أعلاف، وتتمثل كل من المساحات في مجملها ما يعادل % 92 مما تم حرثه وزرعه خلال الموسم السابق والتي بلغت 3483000 هكتار/ مع العلم أن المساحات المزروعة من الحبوب و إن كانت تتركز في شرق البلاد وغربها، فإن أكثر من الثلثين يتركز في الهضاب العليا، ومن جهة اخرى فقد تقلصت المساحات التي كانت مخصصة لزراعة الشعير، والتي هي متواجدة بالمناطق الرعوية والسهبية، وفد تخلى عنها المزارعون بسبب انتاجيتها الضعيفة، وعدم تلقي الدعم عنها من طرف الدولة لزراعتها في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بجملة الحصاد والدرس خلال شهر أوت 2001 فقد تم حصاد ما يقرب عن 2402400 هكتار من مساحة بلغت 3197000 هكتارا، تم حرثها وبذرها، وتقدر المساحة التي لم يتم حصادها بنحو 794600 هكتارا وتمثل نسبة 24.8% من المساحة الإجمالية ويعود الأمر في عدم حصادها الى: [1]

- البرد الذي أصاب بعض المناطق وكان في حدود 10000 هكتار.
- الحرائق الناجمة عن الات الحصاد وكانت في حدود 200 هكتار.
- حرائق موسم الصيف سواء كانت طبيعية أو بفعهل فاعل في حدود 700 هكتار.
- الجفاف وشمل المساحة الباقية والمقدرة بحوالي 729100 هكتار

[1]- فوزية غربي، المرجع السابق، ص120.

الجدول رقم(2-3): يوضح إنتاج الحبوب من سنة (2005/1988) الوحدة : (قنطار)

السنة / النوع	قمح	شعير	خرطال	ذرى
89/88	8133490	7898820	595610	4240
90/89	5549460	8333560	412810	2310
91/90	12917890	18099580	1281420	5000
92/91	13455310	13982900	928900	6620
93/92	7960650	4080230	272460	2250
94/93	5624280	2340670	152040	1850
95/94	11886700	5849800	531000	4190
96/95	20345700	18002220	1171740	4460
97/96	4554640	1908920	168150	2570
98/97	15000000	7000000	450000	3100
99/98	9000000	5100000	400000	5370
00/99	4863340	1632870	81700	15560
01/00	12388650	5746540	436610	10870
02/01	9509670	4161120	334950	8370
03/02	18022930	12219760	775460	9810
04/03	20017000	12116000	890000	6790
2005	24147300	10328200	/	/

المصدر: فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري فسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص127.

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج كان مرتفعا من سنة 1988 حتى سنة 1996 ثم بدا بالنزول بداية من سنة 1996 بسبب الأزمة الأمنية ليعود للارتفاع من سنة 1999 بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد عرفت سنوات 2003و 2004 و2005 أعلى مستوى.

الجدول رقم (2–4): تطور إنتاج الخضر من سنة (1989/2004)

السنة / البيان	المساحة	الإنتاج
90/89	298790	22607550
91/90	330620	29371790
92/91	319720	30665210
93/92	296130	29638050
94/93	279150	25706200
95/94	293360	32000000
96/95	290750	31467000
97/96	267060	30093740
98/97	267440	32859130
99/98	275450	33158300
2000/99	274930	33081560
2001/2000	277400	33622030
2002/2001	290690	38374160
2003/2002	320100	49088610
2004/2003	345558	54800000

المصدر: فوزية غربي، المرجع السابق، ص 151–152.

نلاحظ ارتفاع الإنتاج سنة 1999 حتى سنة 2004، والتي بلغ فيها الإنتاج النصيب الأكبر، وهذا يرجع إلى نجاعة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وربما يرجع إلى الميزانيات التي صرفت على القطاع الفلاحي في هذه الفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط وما رافقها من برامج زراعية مكثفة ساهمت في رفع الإنتاج الفلاحي.

الجدول رقم(2–5): المساحة المغروسة وإنتاجها من الفواكه من سنة (2004/1989)

السنة / البيان	المساحة المغروسة	الإنتاج
90/89	115000	1722000
91/90	115000	256000
92/91	115000	2581000
93/92	115000	3146000
94/93	114000	2505000
95/94	112000	2859000
96/95	113000	3730000
97/96	112000	2902000
98/97	113000	3278000
99/98	115000	4095000
2000/99	118000	3980000
2001/2000	142000	4276000
2002/2001	173000	5031000
2003/2002	206000	5706000
2004/2003	236000	6191000

المصدر: **فوزية** غربي، المرجع السابق، ص 157-158.

البيانات توضح أن إنتاج الفواكه عرف تصاعدا خاصة في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للدعم الذي خصص لهذا القطاع مثل تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه، بينما تراجع سنة 1990و 1994 و 1997 نتيجة للظروف الأمنية وكذلك بسبب الظروف المناخية. إضافة إلى ذلك فقد عرفت المساحة الزراعية ارتفاعا لا بأس به.

ثانيا: الإنتاج الحيواني.

نحاول من خلال الجدول التالي أن نبين تطور الثروة الحيوانية للفترة الممتدة بين (2001/1989)

الجدول رقم (2–6): تطور الثروة الحيوانية من سنة (1989 إلى 2001)

النوع / السنة	بقر	غنم	ماعز	خيول	إبل
1989	1405330	17316100	2403780	86000	121730
1990	1392700	17697350	2471990	81020	122450
1991	1300180	16891180	2484540	82260	126270
1992	1333730	17722780	2775130	79640	114300
1993	1313820	18664640	2683310	72800	114380
1994	1269130	17841840	2543790	66510	114120
1995	1266620	17301560	2779790	62160	126350
1996	1227940	17565400	2894770	60000	136000
1997	1255410	17387000	3121500	52370	150870
1998	1317240	17984940	3256580	45990	154310
1999	1579653	17988480	3061660	45980	217370
2000	1595259	17615928	3026731	43828	234170
2001	1613027	17298786	3129400	42342	245484

المصدر: فوزية غربي، المرجع السابق، ص 172-173.

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواءا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة و أهم ما تملكه الجزائر من ثروة حيوانية يشمل (الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل) بالإضافة إلى الأسماك والدواجن.

يوضح الجدول الموالي أهم تطورات الإنتاج الحيواني خلال سنوات (2003-2004-2005)

الجدول رقم (2-7): الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لسنوات (2003-2004-2005) الوحدة: (رأس -طن)

النوع	2003	2004	2005
بقر	64296	64530	62460
إبل	24998	27320	26860
أغنام	1739700	1829330	1890910
ماعز	335800	345018	359000
انتاج اللحوم			
لحوم حمراء	11008	8480	7795
لحوم بيضاء	15200	15330	16257
منتجات أخرى			
حليب	15800	170910	168211
عسل	221	279	299

المصدر: هناء شويخي، الياتت تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013، ص78.

من خلال المعطيات المدونة في الجدول، نلاحظ أن الزيادة في حجم الثروة الحيوانية كان بنسبة قليلة نوعا ما، ولم تتجاوز 3000 رأس من الإبل وحوالي 5000 رأس من الماعز، والزيادة المعتبرة الوحيدة كانت في الأغنام حيث وصلت إلى 100000 رأس من الغنم، وبالنسبة للأبقار نجد أنها ارتفعت قليلا وبحوالي 250

رأس سنة 2004 لتعود إلى النزول سنة 2005، وكذلك كان الأمر بالنسبة للإنتاج الحيواني من اللحوم والحليب، حيث عرف تذبذبا من سنة لأخرى.

هذه النتائج لم تكن في مستوى الطموحات والأهداف التي رسمتها الحكومة، والتي سعت إلى تحقيقها عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

المبحث الثالث: التمويل الفلاحي في الجزائر

يعتبر التمويل أحد أهم الوظائف التي يجب على المؤسسات أخذها بعين الاعتبار عند التفكير في إنشاء مشاريع جديدة، أو محاولة توسيع مشاريع قائمة، فهو عملية مهمة تعتمد أساسا على تحديد الاحتياجات الضرورية، و من ثم تحديد المصادر المتاحة و الممكن الحصول منها على الأموال الضرورية ثم تحديد المصدر التمويلي الأمثل، خاصة و أن مصادر التمويل تتعدد و تختلف من حيث الآجال و سرعة و سهولة إيجادها.

و في القطاع الفلاحي فإن تحديد مصادر التمويل المستهدفة تلعب دورا مهما، لذا سنتناول في هذا المبحث مفهوم التمويل الفلاحي و شروط نجاحه، و كذا إجراءات و مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر إضافة إلى معوقاته.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي و شروط نجاحه

يتمثل التمويل في توفير الموارد المالية الضرورية لتغطية الاحتياجات المحددة مسبقا، من خلال الاعتماد على موارد داخلية أو اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي.

أولا: مفهوم التمويل الفلاحي:

للتمويل الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، فهو يهدف إلى تمويل المحاصيل و يؤدي إلى زيادة الإنتاج و النهوض بالتنمية الفلاحية.

كما يعد التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالاستثمار في القطاع الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة و التنمية الزراعية بصفة خاصة، بحيث أن عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أوائل العوامل ذات التأثير المباشر على حجم و نشاط الاستثمار[1]، إذ يؤدي حسن استخدامه إلى رفع

[1] بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص، 154.

مستوى معيشة الفلاحين و زيادة مساهمة الدخل الفلاحي في زيادة الدخل الوطني و التقليل من درجة التبعية الغذائية و التخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي.[1]

ثانيا: شروط نجاح التمويل الفلاحي:

يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات التي تواجه المخاطر و هو الأمر الذي يشكل عائقا أمام المؤسسات المالية في تمويل هذا القطاع خوفا من انعكاس هذه المخاطر عليها، و حتى تتم عملية التمويل بشكل جيد يجب على القائمين على القطاع تجنب مختلف المخاطر و المشاكل، و توفير مجموعة من الشروط من أهمها:[2]

1. يجب أن تكون تكلفة القرض أقل ما يمكن، لتشجيع الفلاح في استخدام القروض.
2. على المؤسسة المقرضة تحديد شروط و تاريخ الإقراض في خطة بسيطة يستطيع الفلاح عن طريقها الاستفادة من القرض، خاصة صغار الفلاحين.
3. على الفلاحين إتباع الأساليب الحديثة في عملية الإنتاج و ذلك بإدخال مختلف تقنيات الإنتاج عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، حتى يستطيع من خلال ذلك تسديد ما عليهم من التزامات اتجاه المؤسسات المقرضة، و هو ما يشجع هذه المؤسسات على مواصلة عملها اتجاه مختلف الفلاحين مهما كان مستواهم.
4. القيام بعملية تأمين المحاصيل الفلاحية لدى مؤسسات التأمين مما يجعل المؤسسات المقرضة تمول الفلاحين دون الخوف من المخاطر التي تهدد أموالها.
5. تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج و طبقات المقترضين، و هذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة.
6. منح الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية، و مراعاة خصوصيات كل منطقة عند عملية التمويل.
7. التحكم في تقنيات الإنتاج و ذلك من خلال إدخال التكنولوجيا في شتى الحالات لرفع مستوى الإنتاج والإنتاجية.

[1] بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و آثارها على الاقتصاديات و المؤسسات يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، ص، 3.

[2] بن سمية دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة خيضر، بسكرة، 2004/2003، ص، 31.

8. التسيير العقلاني للموارد المائية، و تحسين الخدمات المصرفية و ضرورة وجود شفافية في توجيه المساعدات.

المطلب الثاني: إجراءات التمويل الفلاحي في الجزائر

يمر التمويل الفلاحي في الجزائر بمجموعة من الإجراءات التي تتحدد و تختلف حسب نوع النشاط الذي تسعى إلى تمويله، فاختلاف نشاطات الاستغلال عن نشاط الاستثمار يجعل من هذه الإجراءات مغايرة عن بعضها البعض.

أولا: إجراءات تمويل الاستغلال:

لقد انتهجت الحكومة سياسة تمويل عصرية على غرار السياسات السالفة، و ذلك بتحرير المبادرات للوحدات الإنتاجية و مشاركتهم في رسم سياسات مزارعهم و اتخاذ القرارات التنفيذية التي تتماشى و السياسة العامة و كانت تهدف إلى:

1. منح الاستغلالية التامة لمسيري الوحدات و مديري المصالح الفلاحية في وضع برامج تنمية محكمة ومخططة.
2. إدخال الحوار المباشر بين المسيرين للوحدات الإنتاجية و مسئولي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك التنمية الفلاحية و التنمية الريفية و باقي الهيئات.

ثانيا: إجراءات تمويل الاستثمار:

تتمثل إجراءات تمويل الاستثمار في إجراءين رئيسين هما:

1. **إجراءات التمويل بالمساهمة المؤقتة:**

تتمثل هذه الإجراءات في منح قروض واجبة السداد سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل، أين تقوم وزارة الفلاحة بتحديد غلاف مالي يوزع على الولايات حسب مجالات الاستثمار، بحيث يحول إلى اللجنة المكلفة بالقرض على مستوى الولاية، حيث يمر التحصيل على القرض لجملة من الإجراءات قبل صدور قرار التمويل.

2. إجراءات التمويل بالمساهمة النهائية:

هي القروض التي تعاد إلى الدولة، و هذا التمويل يخص العمليات التي تستهدف تطوير قطاع الفلاحة و دفع عجلة التنمية إلى الأمام و لا تسمح ميزانيات الوحدات الإنتاجية و الأفراد بتمويل هذه المشاريع لضخامتها و تكاليفها، و كبر مشاغلها مثلا: أشغال الري الكبرى كالسود و البحوث العلمية، أو قضية استصلاح الجنوب (الأراضي الصحراوية).

المطلب الثالث: مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر و معوقاته

تتعدد مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر وتتنوع حسب المؤسسات التي تقوم بتوفير الموارد المالية ووفقا لشروطها المسبقة.

أولا: مصادر التمويل الفلاحي في الجزائر:

إن مصادر التمويل تتم عن طريق الاقتراض من الأفراد أو عن طريق الاقتراض من التجار من البنوك التجارية، أو عن طريق التعاونيات و البنوك الحكومية فقد يجد الفلاح الجزائري نفسه في كثير من الأحيان بحاجة إلى الأموال لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية، و خاصة في بداية الموسم الفلاحي أو نهايته، فلهذا نجد الفلاح يلجأ إلى الاقتراض من مصادر التمويل المختلفة حيث نحدد نوعان من مصادر أو مؤسسات التمويل الفلاحي الأكثر شيوعا في الجزائر.

1. المؤسسات التي تمول الفلاح عينيا:[1]

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين و خاصة المواد التي في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات...الخ، أيضا هذه القروض تكون في شكل الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض و استصلاحها، و من هذه المؤسسات الشركة الزراعية للاحتياط SAP، التعاونيات الفلاحية المتعددة الخدمات CAPCS.

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية)، 1999، ص، 7.

2. **المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:**

من أهم المؤسسات التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

- البنك الوطني الجزائري B.A.N من سنة 1962 إلى 1982.
- بنك الفلاحة و التنمية الريفية B.A.D.R ابتداء من 13 مارس 1982 إلى يومنا هذا.
- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي C.N.M.A.
- الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية F.N.D.R.A.
- الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي C.R.M.A.

ثانيا: معوقات التمويل الفلاحي في الجزائر:

1. **الوازع الديني:** أغلب الفلاحين في بلادنا لا يقلبون على القروض التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لأنها قروض ربوية، و بالتالي فإن كل التحفيزات التي تصدرها الدولة أو البنك فهي تسقط أمام الوازع الديني، و لذلك فلا بد من استخدام طرق تمويل إسلامية في تمويل القطاع الفلاحي، لاستيعاب هذه الفئة.
2. **عقود الملكية للأراضي:** نسبة كبيرة من الفلاحين في بلادنا لا يملكون عقود ملكية أراضيهم، بالإضافة إلى أن حوالي 600 بلدية من 1541 بلدية عبر القطر الوطني فقط من يملك سجل الراضي، و هذا ما ينتج عنه مشكل صعوبة تحديد الحدود بين الأراضي العمومية و الخاصة.

و هذه المشكلة سوف تتطور عنه طلب قروض من طرف المصارف، فمن المفروض أن عقود الأراضي تكون تحمل ختم الموثق، و هذا ما لا يوجد، و هذا نظرا أن أغلب الأراضي التي منحت في السابق كانت في إطار تطبيق طريقة الانتفاع الدائم لمجموعة من المستثمرين، و مع حدوث النزاعات، تم تقسيم تلك الأراضي دون إثبات ذلك على الورق، و بالتالي العقد الذي يمنحه البنك يمثل الأرض الكبرى، في حين أن الواقع يقول أن تلك الأرض مقسمة، و هي لا تحمل ختم الموثق.

و عند عدم تمكن الفلاح من التسديد فإنه يستطيع بيع تلك الأرض دون أن يتمكن من متابعة في العدالة لأنه يملك عقدا محررا من الموثق فهو عقد غير حقيقي.

3. **عملية إرجاع الأراضي الممولة إلى أصحابها:** بموجب القانون 25-90 تم إرجاع العديد من الأراضي الممولة و التي منحت للفلاحين إلى أصحابها، و لذلك سوف يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله و من أي مالك يطلبها.
4. **قلة مردودية الأراضي الممولة:** إن قلة مردودية الأراضي الممولة تعود إلى عدة أسباب نذكر منها:[1]

❖ **مشكلة الري:** إن المناخ الشبه القاري الذي تتميز به الجزائر، يجعل من الصعب الاعتماد على مياه الأمطار في الساقية.

و قد عرفت الجزائر عدة مواسم جفاف خلال سنوات التسعينات أثرت على مردود الأراضي، و هذا ما يؤدي إلى خسارة الفلاح، و عدم تمكنه من تسديد الحقوق المترتبة عليه، و حتى عمليات بناء السدود و الآبار لم تجد نفقا لأنها لا تلبي احتياجات الفلاحة بشكل كلي، حيث لم تلب سوى حوالي 4،2% من الأراضي المزروعة عام 1994.

❖ **الافتقار إلى التجهيزات الحديثة للفلاحة:** إن العتاد الفلاحة الموجود في البلاد غير كافي لكافة الأراضي المزروعة، ففي عام 1999 كانت حصيرة العتاد الفلاحي تحوي 92400 جرار و 9178 حاصدة و 15684 آلة بذر، و هذا غير كافي لحوالي مليون مستثمرة عام 1994.[2]

❖ **ارتفاع أسعار الأسمدة:** انخفض استهلاك الأسمدة في القطاع الفلاحي من 605540 طن عام 1986 إلى 178000 طن عام 1995، و هذا نظرا على ارتفاع أسعارها من 163 دج للقنطار عام 1991 إلى 2900 دج للقنطار سنة 1996.

[1] نصر الدين دربال، نحو 400 مليار دج من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري للنهوض بالقطاع الفلاحي، الجزائر 360، العدد 384، 24 ديسمبر 2013، ص، 03.

[2] نصر الدين دربال، نفس المرجع، ص، 3.

خلاصة الفصل

عرفت السياسة الزراعية في الجزائر تطورا، كان بداية بتبنيها للنظام الاشتراكي، و ذلك عن طريق سياسة التسيير الذاتي تم سياسة الثورة الزراعية ثم مرحلة المحاولات التصحيحية في مطلع التسعينات، و هو بداية التخلي عن التوجه الاشتراكي و التحول نحو الليبرالية و اقتصاد السوق عبر سياسات زراعية متوالية كالتكيف الهيكلي و المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كما لم يراعى في تنفيذ هذه السياسات الأبعاد الاجتماعية و الثقافية و لا عادات و تقاليد المجتمع الجزائري و لا حتى خصوصياته، فالحكومة لم تنطلق من تطوير القطاع الفلاحي من خلال ما تركه الاستعمار الفرنسي من برامج و خطط بل حاولت إحداث قطيعة بين تركة الاستعمار و بين ما ستنجزه الحكومة الجديدة في ظل الاستقلال.

رغم الإرادة الحقيقية لبعث التمويل الفلاحي و رفع الإمكانيات لدى الفلاح، فإن هذا الأخير يبقى ضعيف مقارنة بالناتج الداخلي الخام، و بذلك تبقى السياسات التمويلية ضعيفة و هو ما يسبب تراجع الإنتاج الفلاحي.

من خلال هذا سنركز الدراسة في الفصل الثالث حول واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية، وذلك بإجراء دراسة تطبيقية وتحليلية لمختلف الموارد المساهمة في التنمية الفلاحية في هذه الولاية.

الفصل الثالث:

واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية

مقدمة الفصل

تعتبر ولاية المدية من أهم الولايات الداخلية في المجال الفلاحي، لأنها تحضي بموقع جغرافي مميز مما يجعلها ولاية ذات طابع فلاحي، رعوي، كما أن معظم سكان ولاية المدية تتوزع عبر الأرياف المنتشرة عبر 64 بلدية المشكلة لتراب الولاية بنسبة تفوق 70%، وتتميز ولاية المدية بثلاث مناطق كبرى وذات خصوصيات عديدة، وهي المنطقة الجبلية التي تتكون من 25 بلدية بمساحة فلاحية تفوق 93 هكتار أي بنسبة 28 % من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة، بينما المنطقة الثانية فهي منطقة السهول الداخلية التي تجمع 18 بلدية بمساحة فلاحية صالحة تقدر ب 101.137 هكتار و بنسبة 30 % من المساحة الإجمالية: في حين تمثل المنطقة الثالثة المنطقة الفلاحية الرعوية والسهوب والتي تضم 21 بلدية بمساحة فلاحية صالحة تقدر 144 هكتار بنسبة 42% من المساحة الإجمالية.[1]

فولاية المدية متعددة الشعب الفلاحية، في حين أن شعبة تربية الأبقار و إنتاج الحليب تمثل شعبة إستراتيجية ذات أهمية اقتصادية واجتماعية مؤكدة وذلك من الفترة الاستعمارية، حيث أنها توظف رقم لا بأس به من اليد العاملة. وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الاول: دراسة تشخيصية لولاية المدية.

المبحث الثاني: مديرية المصالح الفلاحية و البرامج الفلاحية لولاية المدية

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

المبحث الأول: دراسة تشخيصية لولاية المدية.

لقد عرف القطاع الفلاحي في ولاية المدية عدة تطورات وتغيرات من جوانب عدة من بينها القدرات الفلاحية للولاية ضمن مقومات شملت الأراضي الفلاحية وكذا السياسات المطبقة في إطار تنمية الفلاحة، وسنتناول من خلال هذا المبحث الموقع الجغرافي والإمكانيات الفلاحية لولاية المدية إضافة إلى بعض المشاكل الفلاحية في الولاية، وكذا الدعم المقدم من طرف الدولة.

المطلب الأول الموقع الجغرافي والإمكانيات الفلاحية لولاية المدية.

تتميز ولاية المدية بعدة خصائص ومقومات مكنتها من احتلال مكانة هامة بين الولايات في المجال الفلاحي نظرا إلى موقعها وكذا القدرات الفلاحية التي تمتلكها.

أولا:الموقع الجغرافي

تعتبر ولاية المدية من أعرق الولايات، حيث أنها كانت تسمى في عهد الحكم العثماني بالتيطري، فهي تقع شمال البلاد في قلب السلطة الجبلية للأطلس التلي على بعد 88 كلم جنوب العاصمة، وهي تتربع على مساحة قدرها 8776 كلم^{2}على امتداد130 كلم من الشمال إلى الجنوب، أما عدد سكانها فقد بلغ 861204 نسمة سنة 2011.

يحدها شمالا ولاية البليدة وجنوبا ولاية الجلفة وشرقا تحدها ولاية البويرة والمسيلة أما غربا تحدها تيارت، تسمسيلت وعين الدفلى وفي أخر تقسيم إداري لها كان عدد دوائرها 19 دائرة وعدد بلدياتها 64 بلدية، مقسمة إلى 10 بلديات حضرية و 54 بلدية ذات طابع ريفي.

ثانيا: الإمكانيات الفلاحية لولاية المدية

1. **الإمكانيات الطبيعية:** ينقسم المجال الطبيعي لولاية المدية إلى ثلاث مناطق رئيسة وهي:[1]

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، متوفر على الموقع http :www .dt.medea.com/Indexphp/presentation تاريخ التسجيل 2012/01/01 تاريخ الإطلاع 2018/05/15

أ. **المنطقة الجبلية:** تقدر مساحتها ب 363564 هكتار أي تمثل 47% من المساحة الإجمالية، تتكون من سلسلة جبلية متواصلة وهي تحيط بالجهة الغربية والشمالية للولاية، تمتد من جبال الونشريس إلى غاية تابلاط وتتميز بفلة السكان واكتسائها غطاء غابي كثيف، كما تنتشر بها تربية المواشي وتتميز بزراعات متعددة كالحبوب و أشجار الفواكه.[1]

ب. **المنطقة التلية:**تقدر مساحتها ب 309417 هكتار، أي 40 %من المساحة الفلاحية الإجمالية، وتقع وسط الولاية، تتميز بطابعها الفلاحي، إذ تعرف بزراعة الكروم وأشجار الفواكه وفي مقدمتها التفاح.

ت. **المنطقة السهبية:** تقدر مساحتها ب 309417 هكتار، أي 40 %من المساحة الفلاحية الكلية، وتضم هذه المنطقة سهول بني سليمان وسهول مراشدة وهي تقع وسط المنطقة التلية، تعرف سهولها انتشارا واسعا لزراعة أشجار الفواكه وتربية المواشي.

2. الإمكانيات البشرية:

إن الموارد البشرية تعد أحد مقومات التنمية الاقتصادية وولاية المدية تتوفر على طاقة بشرية هائلة يمكنها أن تشكل مخزون اليد العاملة لمختلف النشاطات الاقتصادية حيث نسجل نسبة 31% من العدد الإجمالي للسكان أقل من 40 سنة.

3. الإمكانيات الزراعية:

تشتهر الولاية بإنتاجها المتميز وقدرة تنافسية عالية لمنتجاتها الزراعية المتنوعة سواء في مجال المحاصيل العامة أو محاصيل الخضر والفواكه إضافة إلى منتجات النباتات الطبية والعطرية. والجدول التالي يوضح ذلك.

[1] مصطفى بناوي، إنجازات القطاع الفلاحي لولاية المدية في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية يوم 28 و29 أكتوبر 2014.

جدول رقم (3-1) المحاصيل الزراعية في ولاية المدية.

الوحدة: قنطار

المحصول	الإنتاج
الحبوب	1.767.00
الخضر الجافة	17.251
الخضر	661.186
الأشجار المثمرة	242.645
الكروم	220.900

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية،.

4. الثروة الحيوانية:

يعتبر النشاط الاقتصادي في قطاع الثروة الحيوانية وتربية الدواجن من أهم الأنشطة الرئيسية لسكان الولاية، مما يتيح فرص الاستثمار في مجال تصنيع اللحوم الحمراء والبيضاء وكذا تجهيز وتعبئة الحليب والزبدة وتصنيع الجبن.[1]

جدول رقم (3-2) الثروات الحيوانية في ولاية المدية.

النوع	الإنتاج
اللحوم الحمراء	85.500 قنطار
اللحوم البيضاء	49.400 قنطار
البيض	81.00.000 وحدة
العسل	136.600 كغ
الحليب	49.700.000 لتر

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

5. الثروة المائية:

تتوفر بالولاية قدرة تخزين تقدر ب : 31.791.000 متر مكعب من المياه سنويا.

6. الإمكانيات الاستثمارية:

تتمتع ولاية المدية بمقومات استثمارية متعددة كونها تنتج العديد من المحاصيل الزراعية العامة، كما تمتلك العديد من المنتزهات السياحية والمناظر الطبيعية الساحرة و الآثار والمعالم التاريخية.

وحول الفرص و الإمكانيات الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص فإن الاقتصاد المحلي يحتوي على كثير من الفرص و الإمكانيات الاستثمارية غير المستغلة في الوقت الراهن وتمثل فرصا مجدية للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، منّ أبرزها:

❖ المجال الزراعي:

حيث تتميز المدية بتنوع مناخي وطوبوغرافي مما يعني إمكانية زراعة الكثير من المحاصيل الزراعية على مدار العام.كما أن قدرة الولاية على إنتاج الكثير من المنتجات الزراعية والمتنوعة يجعل منها منطقة أكثر ميزة للاستثمار في التصنيع الزراعي، فمن الفرص المتاحة للتصنيع الغذائي والزراعي.[1]

❖ تصنيع الكروم:

أنتجت منطقة المدية نحو 49554 طن من هذه المادة ونضرا لأن منطقة المدية لديها بيئة ممتازة لإنتاج الكروم، فإن إمكانية مضاعفة هذا الإنتاج أمر يسير وعليه فإن الاستثمار في تصنيع وإنتاج الكروم يعد فرصة استثمارية أكثر من مشجعة والتي منها (الرب، حلوى العنب ، حلو العنب، مربى العنب).

❖ فرص الاستثمار الواعدة:

تتوافر في الولاية فرص استثمارية متعددة في مختلف المجالات الخدمية و الإنتاجية ومن أهم هذه الفرص الاستثمارية خاصة في مجال الزراعة[2].

[1] معلومات مقدمة من طرف مصالح التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بالبرواقية.

[2] مديرية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المدية،01 ديسمبر 2012.

- كاستصلاح الأراضي وزراعتها.

- زراعة المحاصيل الزراعية.

- إقامة مزارع تربية الماشية.

- إنشاء المراكز الإرشادية وإنتاج الشتلات.

كشفت إحصائيات أعدتها مديرية المصالح الفلاحية بولاية المدية والتي عرضتها على اللجنة الفلاحية بالمجلس الشعبي الولائي خلال الدورة العادية 2012 أن نسبة استغلال الأراضي الصالحة لزراعة العديد من المحاصيل الموسمية تبقى قليلة مقارنة بما هو ممكن ، فنسبة زراعة الحبوب التي تعتبر أهم محصول بالنسبة لفلاحي الولاية لم تتعدى 61% من المساحة الصالحة لهذا المحصول أي أن نسبة 39 % من الأراضي غير مستغلة في حين تنخفض هذه النسبة للخضر الجافة التي لم تتعدى المساحة المخصصة لزراعتها نسبة 1.189 %

نفس الانطباع بالنسبة للكروم التي تشتهر به المنطقة حيث لم تزد النسبة المئوية لاستغلال الأرض الصالحة لهذا المنتوج من 4.47%، وتشير الإحصائيات أن نسبة الأرض البور وصلت إلى 52% بينما مجموع الأراضي المستغلة فهي لم تزد عن 48% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما ترك تساؤلا وعلامات استفهام كبيرتين بالنسبة لأعضاء لجنة الفلاحة بالمجلس الشعبي الولائي الذين طالبوا بتقديم صبررات عن هذا الهدر الكبير في مساحات زراعية كبيرة كان يمكن أن تشغل في رفع نسبة عدد كبير من المحاصيل وبالتالي تخفيض سعرها في السوق حيث يعود ذلك بالنفع على المواطن حسب ما أكده العديد من أعضاء المجلس الشعبي الولائي.

إن ارتفاع عدد المستثمرات الفلاحية،85% أراضي تابعة للقطاع الخاص ومن جهة أخرى ارتفع عدد المستثمرات الفلاحية عبر تراب الولاية إلى 36375 مستثمرة مقسمة كالتالي 33882 أراضي تابعة للخواص بنسبة 93% 1749 مستثمرة ناتجة عن برنامج الحق في الامتياز بنسبة 48% في حين تم إحصاء 467 مستثمرة فلاحية جماعية بنسبة 1.27% وكذا مستثمرة فلاحية فردية بنسبة 0.75%، أما المؤسسات الوحدوية ذات مسؤولية محدودة فقد تم إحصاء 6 وحدات، حيث تم تسجيل مزرعة نموذجية واحدة.

وفيما يخص الطابع القانوني للأراضي الفلاحية بالولاية فتصنف إلى صنفين حسب ما أكده مصدر من داخل مديرية الفلاحة "الصنف الأول خاص بالأراضي الفلاحية التابعة للقطاع الخاص حيث تتربع على مساحة 287.677 هكتار، أي نسبة 85%، أما بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام لا تزيد عن 15% بمساحة بلغت 50670.[1]

وفي نفس السياق تم الموافقة على 95 مشروع استثماري خاص بالشباب بغلاف مالي قدر بأكثر من 10 مليار دج تدخل في إطار عملية الاستثمار الخاص بالشباب الحاصلين على شهادات في الفلاحة، وهم المهندسون والتقنيون، والتي تتضمن التكفل بإنجاز المشاريع المطلوبة من طرف الشباب بنسبة 50% كدعم من طرف الدولة ، بينما 50% الأخرى فتكون على عاتق المستفيد كقرض مقدم من طرف بنك السلام يتم تسديده على أقساط خلال 03 أو 05 سنوات.

كما أنه تم إلغاء 16 مشروعا بطلب من أصحابها وبقي 79 مشروعا يزيد غلافه المالي عم 8 مليارات و 400 مليون دج، منها ما يزيد عن 4 مليارات و 200 مليون هي عبارة عن دعم من طرف الدولة.

وجاءت المشاريع الاستثمارية المقدمة من طرف الشباب على النحو التالي:

25 وحدة عبارة عن خدمات فلاحية، 16 وحدة خاصة بتربية الديك الرومي 12 وحدة خاصة بالدراسات والتوجيه الفلاحي، في حين توجد 09 وحدات خاصة بتجميع الحليب، و05 وحدات خاصة بالنظافة والتطهير، بالإضافة إلى 05 وحدات خاصة بالإنتاج أعلاف الحيوانات، وكذا 4 وحدات تربية السمان، وحدة لتحليل التربة ، وحدة لصناعة الكسكس، ووحدة لصيانة العتاد الفلاحي.

ومن بين 79 مشروع تحقق 49 منها على أرض الواقع، حيث استفاد أصحاب المشاريع من العتاد الخاص واللازم لمشاريعهم، بينما 30 مشروع المتبقي فلم يتحقق إنجازها بعد "بسبب رفض شركة السلام، تقديم القروض الخاصة ، بها ، نظرا لكونها غير مجدية من منظور الشركة، إضافة أن وزارة الفلاحة تفاوض شركة السلام من أجل ايجاد حل يرضي الطرفين.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.2012.

وفي إطار التنمية الريفية، شرعت ولاية المديةفي خلق 11 مشروع ريفي ممول من طرف صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب والتي مست 11 منطقة عبر 11 بلدية تابعة لأربعة دوائر هي الشهبونية، عزيز، عين بوسيف وشلالة العذاورة قامت بانجازه المحافظة السامية للتطوير السهوب.[1]

وجاءت العملية المسجلة في إطار هذا المشروع في انجاز الآبار، الأحواض، المنابع، قنوات، شق الطرقات، الأشجار العلفية وحماية المناطق الرعوية، حيث تقدر حالة تقدم الأشغال ب 61.96 بالمائة تم من خلالها خلق 792 منصب شغل حقيقي.

من جهة أخرى استفادت ولاية المدية في إطار المرسوم التنفيذي رقم 97/483 المتضمن حف الامتياز من ثمانية مشاريع بمساحة إجمالية تقدر ب 3411 هكتار، كما تم تحسين العقار على مساحة 100 هكتار، بالإضافة إلى فتح المسالك الفلاحية على مساحة 100 كلم بغرض فك العزلة تم إنجاز 55 كلم بينما 24 كلم في طور الإنجاز بنسبة 70%

ومع هذا تبقى إمكانيات الولاية بما تزخر به من ثروات فلاحية وحيوانية هائلة قادرة على تسجيل معدلات كبيرة فيما يخص رفع نسبة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية.[2]

المطلب الثاني: الدعم المقدم من طرف الدولة والمشاكل الفلاحية للولاية.

سعت الدولة جاهدة لتطوير القطاع الفلاحي، وذلك من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من خلال دعمها المتواصل لهذا القطاع.

أولا: الدعم الفلاحي المقدم من طرف الدولة.

في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الريفي 2000-2015 استفاد القطاع الفلاحي في الجزائر من دعم مالي في شكل إعانات يقدم للفلاحين تحت مجموعة من الشروط أهمها بطاقة الفلاح المستخرجة من الغرفة الفلاحية.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

[2] درار مبارك، جريدة الجزائر الجديدة، عن مديرية الفلاحة لولاية المدية، إمكانيات فلاحية.

والجدول الاتي يوضح الدعم المقدم للقطاع الفلاحي في ولاية المدية ، حيث يعبر المبلغ المخصص عن المبلغ المنجز فيعبر عن المبلغ الذي يقدم فعلا للفلاحين بعد متابعة النشاط والتأكد من نسب التنفيذ الفعلية والتي تتولى الإشراف عليها لجنة المراقبة والمتابعة.

الجدول رقم (3-3) الدعم المالي المقدم للقطاع الفلاحي خلال الفترة (2015/2000)

الوحدة: دينار جزائري

	مبلغ الدعم المخصص	مبلغ الدعم المنجز
الزراعات الكبرى	400.063.843.40	165.003.016.21
غرس الأشجار المثمرة	810.725.503.63	247.548.395.14
المشاتل والبيوت البلاستيكية	73.875.135.00	23.581.181.98
الإنتاج الحيواني	661.348.872.44	286.127.231.83
تجهيز عتاد الري	3.319.178.720.16	2.037.442.864.93
عتاد التخزين والتحويل	230.168.560.14	187.609.429.50
المجموع	5.495.360.678.77	2.947.312.119.59

المصدر: معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، 2018.

يوضح الجدول أعلاه المبالغ المخصصة للقطاع الفلاحي والتي بلغت 5.4 مليار دينار مقسمة على مختلف النشاطات الفلاحية، إذ تظهر أعلى قيمة مخصصة لتجهيز عتاد الري، (تجهيز عتاد التقطير والرش، حفز المناقب حفر الآبار العادية وعتاد ضخ المياه) بنسبة 61% من إجمالي المبلغ المخصص ما تعادل 3.3 مليار دينار جزائري لما له من أهمية في رفع مردودية القطاع، أما غرس الأشجار المثمرة أهمها شجر الزيتون، الكروم والأشجار البذرية وذات النواة فمبلغ الدعم المخصص لها بلغ 8.1 مليون دينار أي ما نسبته 14.8% من إجمالي المبلغ المخصص، أما الإنتاج الحيواني، الزراعات الكبرى، عتاد التخزين والتحويل والمشاتل والبيوت البلاستيكية فقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة 12%،07%،04%، 1% على الترتيب من إجمالي المبالغ المخصصة استفادت من هذه المصلحة 26129 هكتار بالنسبة للزراعات الكبرى و 4746.75

هكتار بالنسبة للأشجار المثمرة، أما عتاد التخزين والتحويل فقد تعلق بغرف التبريد التي بلغ عددها 30 غرفة بطاقة استيعاب 26887 م^{2}ومليئة واحدة.[1]

وما هو ملاحظ من الجدول وجود فرق بين المبالغ المخصصة والمبالغ المنجزة فعلا، حيث أن المبالغ المنجزة بلغت 2.9 مليار دينار أي ما نسبته 53.70% من المبالغ المخصصة وهي نسبة قليلة نوعا ما وترجع مصلحة الدعم الفلاحي التابعة لمديرية المصلحة الفلاحية لولاية المدية هذا الفرق إلى سوء تقدير الفلاحين لتكلفة الاستثمار أو لعدم إنجاز الفلاح للاستثمار من أصله لسبب ما كعدم قدرته على توفير الموارد الضرورية لبداية النشاط وهو ما يعني عدم حصول الفلاح على المبلغ المخصص للدعم.

ثانيا: المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بالولاية:

يمكن حصر المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي بولاية المدية في ما يلي:

1. **مشاكل متعلقة بالموارد الطبيعية:** تعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الفلاحية، من خلال تناول أهم المشاكل المتعلقة بها إضافة إلى مشاكل أخرى.

أ. المشاكل المتعلقة بنوعية الموارد الأرضية:

تؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي، بل إنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهم وتبعا لإحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية فإن المساحة الكلية لأراضي ولاية المدية تقدر بحوالي 877595 هكتار، منها أراضي فلاحية تقدر ب 773541 هكتار أي ما يعادل 88.14% من المساحة الكلية أما بالنسبة للأراضي الفلاحية المستغلة فتقدر ب 338359 أي ما يعادل 43.74% من المساحة الفلاحية الإجمالية وهو ما يعكس عدم الاستغلال الكلي للأراضي الفلاحية.[2]

ب. المشاكل المتعلقة بطبيعة الأرض الزراعية: تتمثل في

- الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، والذي يشمل أعمال التجريف والبناء على الأراضي الفلاحية.

[1] بشوش كريمة، دور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التجارة، تخصص علوم مالية، جامعة المدية 2014/2013، ص 94.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

- الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، واستغلالها للمرافق الزراعية كالمخازن والخطائر.
- إفتتاء الأراضي الزراعية لبعض خصائصها، فتصبح أقل من حيث الكثافة الانتاجية، بالإضافة الى التصحر الذي يتجه شمال

ت. **المشاكل المتعلقة بطبيعة الحيازات:** إن أهم المشاكل المتعلقة بطبيعة الحيازات متمثلة في انحراف بعض الفلاحين إلى أعمال غير رسمية منها التأجير أو التنازل عنها، بالإضافة إلى المشاكل الناجمة بين الورثة في حال وفاة صاحب الأرض.[1]

ث. **المشاكل المتعلقة بالموارد المائية:** تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الطبيعية، وبعد اتصالات حثيثة بين مديرية المصالح الفلاحية ومصالح الري اتضح أنه غير ممكن تلبية حاجات الفلاحة من السقي مما أدى إلى قلة المساحات المسقية وعدم تلبية حاجات الولاية، وبالتالي لا يمكن توسيع الرقعة الحالية إلا عن طريق استعمال اقتصاد كميات المياه الموجودة، مما يستدعي الوصول الى استعمال أنظمة مقتصدة للمياه، والاعتماد على الأمطار رغم ندرتها وتذبذب سقوطها من حيث الكثافة والكمية، وعدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى.[2]

2. **مشاكل متعلقة بالتكنولوجيا:** تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الفلاحة عاملا أساسيا في تحديد معدل الانتاج والانتاجية ومن أهم هذه العوامل الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة والتقليدية كالعمل اليدوي الانساني والحيواني ورغم توسع استفادة القطاع الفلاحي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الاسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي.

كما أن الارشاد الفلاحي وضعف ربطه بمراكز البحوث الزراعية ورغم الدولة لمجهودات في سبيل تأسيس معاهد للدراسات والبحوث ووضع برامج للتدرب والارشاد الفلاحي، إلا أنه لم يتم تحقيق الأهداف الموجودة.

وتعرف أيضا ولاية المدية نقصا في مراكز التخزين، وبالتالي بقيت قدرات التخزين قليلة وتقليدية، حيث أن هذه الأخيرة (قدرات التخزين) ليست مخصصة للإنتاج الوطني ولكن يزاحمها الانتاج المستورد، لأنه كما يعرف أن الاحتياج السنوي للاكتفاء تقريبا 50% وعند الاستيراد ضروري أن يتم التخزين بهدف تحقيق

[1] وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

[2] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، اجتماع حول طرق السقي المقتصدة للماء،2012.

الاكتفاء الذاتي على الأقل لمدة 6 أشهر ، وهذا الأخير يسمى المخزون الاستراتيجي ويجب وضع جزء في المخزون الاستراتيجي وجزء يبقى لمخزون الانتاج السنوي.

3. المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية:

ترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الفلاحي كأشخاص وكتنظيمات من حيث قدرتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.

أ. المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية والمؤسسة:

يعاني القطاع الفلاحي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، ويعود هذا النقص في قوى العاملة إلى انعدام الحوافز التي يقدمها القطاع الزراعي، والى معاناة العمال من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض انتاجية الدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالبا إلى النزوح والهجرة هربا من الظروف المعيشية القاسية

يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة الزراعية التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الانتاج العملية ووسائله الحديثة، وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الزراعي، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية الذي يؤثربصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية.

ب. **المشاكل التنظيمية و المادية** : هناك عدة مشاكل منها مشاكل التسويق التي تعرف تدينا في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق بالإضافة إلى مشاكل التسيير الإداري للزراعة، وكذلك مشكل ندرة رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية لتمويل الزراعة الناجمة عن عدم التوسع في البنوك الريفية و تعاونيات القرض بسبب إحجام الفلاحين عن عدم إعطاء المعلومات الضرورية.

المبحث الثاني : مديرية المصالح الفلاحية و البرامج الفلاحية لولاية المدية

تعتبر مديرية المصالح الفلاحة المسؤولة الأولى على النشاط الفلاحي على مستوى الولاية، و هي تعمل تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية كما أنها تقوم بتطبيق مختلف البرامج الفلاحية،و سنتناول من خلال هذا المبحث بإعطاء لمحة تعريفية حول مديرية المصالح الفلاحية و كذا مختلف البرامج الفلاحية المطبقة في الولاية.

المطلب الأول : مديرية المصالح الفلاحية

سنتناول من خلال هذا المطلب إعطاء تعريف لمديرية المصالح الفلاحية و الهيكل التنظيمي لها، إضافة إلى المهام الرئيسية المخولة لها.

أولا: تعريف و نشأة المديرية [1]

مديرية المصالح الفلاحية هي من المديريات الهامة في النشاط الفلاحي و الاقتصادي للدولة، فهي ذات نشاط تقني فني، حيث أنشأت هذه المديرية منذ الاستقلال ووضعت هياكلها الأولى بمركز التكوين و الإرشاد الفلاحي بحي تاكبو-المدية ثم أعيد بناءها بالمقر الحالي-المصلى-المدية منذ سنة 1973م حيث تعمل هذه المديرية اللامركزية على التسيير تحت وصاية وزارة الفلاحة و التنمية الريفية التي تهتم بالقطاع، أي من ناحية المحافظة على الأراضي ذات الطابع الفلاحي التي هي خارج المحيط العمراني للولاية-الدائرة و البلدية، بالتنسيق مع المصالح و الهيئات التقنية و الإدارية المختصة و مراقبة المشاريع الكبرى التي تخص القطاع، كما تكمن أهداف هذه الأخيرة في إيصال جميع المتطلبات و التقنيات إلى الفلاحين كما تقوم بالنوعية و الإرشاد من أجل إنعاش الفلاحة و تطويرها عصريا، حيث أنها مكلفة بدراسة و تحقيق الهياكل الأساسية لخدمة الفلاحة و الريف و تساعد على تطبيق المخططات الخاصة بالتنمية الفلاحية و الريفية في آن واحد، كما يتفرع نشاط المديرية عبر كامل تراب الولاية بالتنسيق مع الغرفة الفلاحية بالولاية وهذا قصد معالجة القضايا التي تهم الفلاحين وفقا للمخططات التنموية التي تمنحها الدولة.

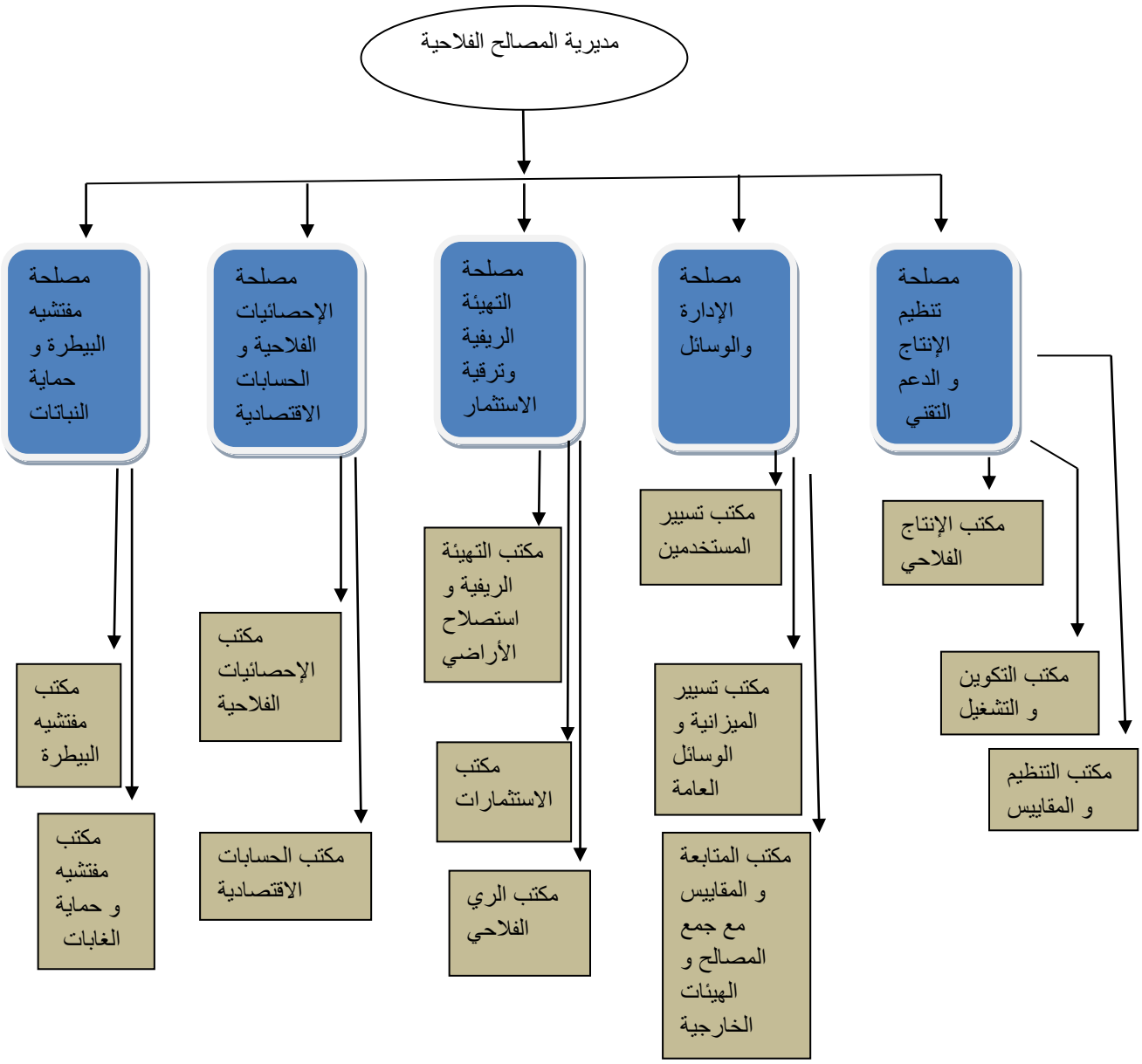
[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، ماي 2018

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية :[1]

يتكون الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية للمدية من خمسة مصالح موضح في المخطط التالي في الصفحة الموالية حيث تهتم مصلحة التنظيم و الإنتاج و الدعم التقني بكل ما هو إنتاجي سواء حيواني أو نباتي و تعمل بالتنسيق مع التعاونيات و المستثمرين الفلاحين و الجمعيات المعنية الفلاحية بينما مصلحة الإدارة والوسائل تهتم بعملية التنسيق مع الهيئات الخارجية كما تعمل على تسيير الميزانية و الوسائل العامة الخاصة بالمديرية، حيث تحتوي على مكتب خاص بالمستفيدين و يتوفر على مستوى مصلحتي التهيئة الريفية و تنمية الاستثمار مكتب الري الذي يتابع الموارد المائية و إعداد السدود، و نسبة تساقط الأمطار، و كذا استهلاك كل منتج و يقوم بعملية التنسيق مع مديرية الري بالإضافة إلى مكتب ترقية الاستثمارات و هناك بعض المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى تمويل بالأجهزة و العتاد، أو حفر الآبار، تحتاج في نفس الوقت إلى المصادقة عليها بعد دراستها من طرف هذه المصلحة، زد على هذا فهي مختصة في المصادقة على رخص البناء مهما كانت مباشرة تمس الفلاحة أو الغير مباشرة، أما مصالح الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية فهي تقوم بإحصاء الأراضي و مساحتها و أنواعها و إحصاء الزراعات و كمية المنتجات الفلاحية و النباتية و الحيوانية، كما تحاول إحصاء الموارد البشرية (اليد العاملة للفلاحين) من أجل تدعيمهم، وكذا إحصاء العتاد الفلاحي الذي يحتاجه الفلاحون، وهذه الإحصائيات و الحسابات تمكن المديرية من معرفة الطاقات و الإمكانيات التي تملكها الولاية فضلا عن النقائص التي تحاول إدراكها و أخيرا مصلحة مفتشية البيطرية و حماية النباتات فإن مهمتنا تتجسد على مستوى الدوائر فهي تهتم بمراقبة الصحة الحيوانية و حماية النباتات.

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية،ماي 2018

الشكل رقم (3-1):الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية



الهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

ثالثا: المهام الرئيسية للمديرية : يمكن إيجاز مهام مديرية المصالح الفلاحية فيما يلي :[1]

- التنسيق بين مختلف المصالح و الفروع الفلاحية على مستوى الدوائر
- السهر على تطبيق برامج التنمية المسطرة
- الحفاظ على العقار الفلاحي
- المساهمة في المشاريع المتعددة القطاعات كالمشاريع الجوارية
- تسيير أهداف مراقبة المنتج(التقنية–المالية، المادية)
- تسيير برامج تطوير الشعب المحفز المالي عن طريق مختلف الصناديق (FNRDA,FNRPA,FNDIA) وتطوير الهياكل عن طريق البرامج
- تسيير فضاءات الهياكل و الموارد النباتية و الموارد الحيوانية

المطلب الثاني: البرامج الفلاحية لولاية المدية :

اعتمدت ولاية المدية جملة من البرامج التنموية، من أجل تطوير القطاع الفلاحي من كل جوانبه، و زيادة الإنتاج بنوعيه النباتي و الحيواني، و أهم البرامج التنموية هو سياسة التجديد الفلاحي و الريفي الذي تم تطبيق ركائزه بواسطة عقد يسمى بعقد النجاعة، المحدد مدته ب 5 سنوات.

1. **تعريف عقد النجاعة** : هو عبارة عن عقد ممضي ما بين وزارة الفلاحة و الإدارة الفلاحية المحلية للولاية(المدية) في جانفي 2009، هذا العقد تم تحديد مدته ب 5 سنوات(2009-2014). تتمثل مهمة وزارة الفلاحة في توفير كل شروط و إمكانيات تحقيق أهداف عقد النجاعة (بذور،تسهيل الحصول على القروض، تغطية نسبة من نفقات الإنتاج، تكوين المنتجين، تسهي ضبط و تسويق الإنتاج، تمويل المكننة...)

أما مهمة الإدارة الفلاحية المحلية (مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية) تتمثل في تعهدها من خلال العقد بتحسين مستوى الإنتاج (قمح، حليب، بطاطا ...) و الانتقال به من مستوى معين (المستوى المعهود سابقا) إلى مستوى أحسن منه و بصفة تدريجية خلال الخمس سنوات و تتمثل خطة العقد في : [2]

[1] منشورات مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

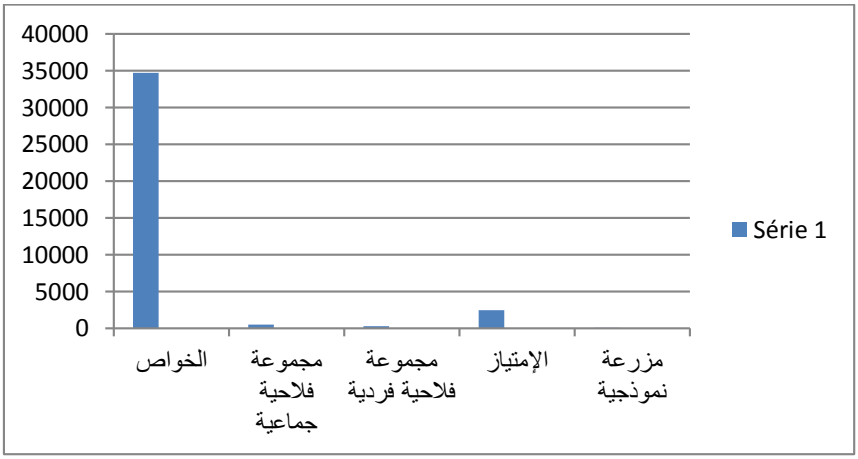
[2] الفلاحة التعاقدية مع صغار الفلاحين، مداخلة بدعوة المنظمة الزراعية العربية، السودان، جانفي، 2015مصطفى بناوي،

❖ **برنامج تدعيم و تطوير الشعب الإنتاجية** : تضمن عقد النجاعة الشعب الإنتاجية التالية : الحبوب، البقول الجافة، الأعلاف، الخضروات (بطاطا)، الأشجار المثمرة، الحليب، اللحوم الحمراء و البيضاء، البيض و العسل، و تم تطوير و تدعيم هذه الشعب باستعمال المحفز المالي (الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي FNDIA) حيث بلغت عدد الملفات التي تم تقديمها للدراسة سنة 2010 من قبل اللجنة التقنية الولائية 769 ملف، عدد الملفات التي تم قبولها 708بقيمة تدعيم تفوق 386 مليون دينار موزعة على 60 بلدية، البلديات التي لم يسجل فيها أي طلب هي : بوغزول، مجبر، تيزي المهدي و الحمدانية.

❖ **برنامج توسيع المساحة الصالحة للفلاحة** :

- **المستثمرات الفلاحية** : تحتوي ولاية المدية على 37930 مستثمرة فلاحية موزعة على كل من : الخواص، مجموعات فلاحية جماعية و فردية، عن طريق الامتياز و مزارع نموذجية، و ذلك من خلال الشكل الموالي، يبين الطابع القانوني للمستثمرات الفلاحية :

شكل رقم: (3-2) الطابع القانوني للأراضي الفلاحية لولاية المدية :



المصدر: تم اعداده اعتمادا على معطيات من مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

خص برنامج توسيع المساحة الصالحة للفلاحة 4 بلديات ضمن تسع محيطات، و تم استصلاح قرابة 1830 هكتار، خصص له مبلغ مالي قدر ب 230 مليون دج كشطر أول، و تتمثل هذه البلديات في : سيدي الربيع 62,60 هـ، بوسكن 38,38 هـ، عين أوقصير 370,50 هـ، و بوعيش 1359 هـ، كما تم استصلاح 2500 هـ، ببوغزول بمبلغ مالي قدر بـ 1 مليار دج.

- **مشروع استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز المسمى"محيط حماية المدينة الجديدة لبوغزول"** : بموجب المقرر الوزاري رقم 124 في 2010/03/31 م و المتضمن استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز و بواسطة مسير المشروع : والي ولاية المدية ممثلا من طرف مدير المصالح الفلاحية، فإنه قرر :[1]

-غرس 2200 هكتار من أشجار الزيتون و غرس 1000 هكتار من النباتات الرعوية

-غرس 507 هكتار من الزيتون

-الانطلاق في إنجاز 12 سد (الرقبة، الشرايك، القبورية، المدرسة بو خلخال، حركاتي، لغواطي، معطوب، معمور، عزايج، محجر مائي، ناقة صالح، محجر مائي القبورية)

الانطلاق في إنجاز 35 كم من المسالك داخل المشروع

-الانطلاق في إنجاز البئر الرابع من العشرة المبرمجة

- ❖ **برنامج تدعيم و تطوير الهياكل** : يتمثل في : فتح المسالك، التحسين العقاري، تهيئة المذابح، إنجاز مقرات جديدة للمقاطعات الفلاحية بتحسين ظروف استقبال الفلاحين و التكفل بانشغالاتهم، تهيئة مركز التكوين و الإرشاد الفلاحي.
- ❖ **برنامج محاولة تنظيم التسويق: عن طريق نظام ضبط المنتوج ذو الاستهلاك الواسع** (SYRPALA) :إن ولاية المدية ضمن هذا البرنامج معنية بشعب البطاطا و اللحوم البيضاء، سعره (سعر مستقر)عن طريق طرح جميع تكاليف التخزين التي لا يتحملها الفلاح، حيث كانت حصيلة هذا النظام سنة 2009 : استفادة 11 صاحب غرفة، عدد غرف التبريد المستغلة 21 بسعة 7259 متر مكعب،تكاليف التخزين و التأمين 32,45 مليون دج
- ❖ **برنامج المبادرة المحلية** :تعد ولاية المدية من الولايات الرائدة في هذا المجال، إذ تم تسجيل 3 مشاريع تتعلق بتربية النحل إعادة الاعتبار لشعبة الكروم و تطوير زراعة الزيتون و هي كالآتي :

[1] منشورات مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

- **برنامج تطوير تربية النحل و إنتاج العسل لصالح [1]شباب العزيزية و حراق** :يستهدف الشباب المؤهل و الذي لا تتوفر فيه شروط التأهيل في برنامج الدعم (FNDIA)، المبلغ المستهلك قدر بـــ 96% من المبلغ المبرمج، الخلايا الموزعة و لواحقها 99%
- **برنامج اقتناء 50 جرار ذو سلاسل** : غلاف مالي لاقتناء 50 جرار ذو سلاسل في إطار إعادة تهيئة شعبة الكروم
- **إنجاز مشروع تطوير زراعة الزيتون** : يشمل هذا المشروع 3 دوائر "تابلاط، العزيزية، وامري". تتمثل في 5 بلديات (تابلاط، مزغنة، العزيزية، مغراوة و حربيل) ، غرس300 هـ في ظرف شهر ونصف+إنجازات مرفقة.
- **المرافقة التقنية للفلاحين في تجهيز مستثمراتهم** : حيث بلغ عدد ملفات الدعم في إطار الصندوق الوطني للتنمية و الاستثمار الفلاحي(FNDIA) 1010 ملف إلى غاية أكتوبر 2013، المبلغ 729867265 دج مبلغ الدعم 473335422 دج، نسبة التقدم 65%

❖ **برنامج تدعيم المؤهلات البشرية و المساعدة التقنية PRCHAT** : تم بناء هذا المشروع من خلال 3 محاور أساسية هي :

الإعلام : من خلال أيام إعلامية و تحسيسية، مواقع انترنيت، زيارات و نصائح

البحث : **عن طريق مؤتمرات محلية داخل مديرية المصالح الفلاحية و محاضرات في جامعة المدية**

التكوين : تكوين إطارات (فلاحين، بياطرة) في مختلف المجالات (الحبوب، غرس الأشجار، الصحة الحيوانية.

[1]قادري فاطمة الزهراء، ملامح التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) دراسة تحليلية لولاية المدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة المدية، 2015/2014، ص 76،77

خلاصة الفصل

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى واقع القطاع الفلاحي في ولاية المدية، باعتبارها ولاية فلاحية بالدرجة الأولى، وكذا الإمكانيات والقدرات الفلاحية التي تمتلكها، وهو ما يمكنها من احتلال المراتب الأولى وطنيا من حيث الإنتاج الحيواني والنباتي، وبالرغم من الإمكانيات الهائلة ومختلف البرامج المطبقة يتجه القطاع الفلاحي في ولاية المدية نحو انحطاط لم يشهد له مثيل، رغم ما رصد له في إطار عدة برامج تنموية استفادت منها الولاية، على غرار برنامج السهوب والهضاب العليا الذي مس 22 بلدية بالولاية، إلا أن القطاع لازال بعيدا عن التطلعات التنموية، في منطقة تعرف بطابعها الفلاحي وجاءت في ما مضى بأجود أنواع المنتجات الفلاحية بمواصفات عالمية وهذا بسبب عراقيل أعاقت نموها. لكن في النهاية توجد حقيقة واحدة هي أن الفلاحة في المدية تحولت إلى مكب للمشاكل، وتعتبر الفلاحة في المدية العصب الرئيسي لاقتصاد الولاية حيث وصل عدد الفلاحين إلى 40الف حسب آخر الإحصائيات، وفي الأخير تمتلك ولاية المدية من المؤهلات والإرادة العملية ما يمكنها من تحقيق المراتب الأولى وطنيا وكذا المساهمة في الناتج الوطني الخام، ولا يكون هذا إلا بالسهر على تطبيق مختلف البرامج الفلاحية وإيجاد الحلول الناجعة لمختلف المشاكل.

خاتمة عامة

في نهاية بحثنا هذا وضمن خاتمة عامة حاولنا إبراز أهمية القطاع الفلاحي الجزائري في إنعاش الاقتصاد الوطني وإيضاح المشاكل و العراقيل التي يعاني منها و التطرق إلى أهم السياسات المتبعة في تطوير القطاع الفلاحي التي تعد من أصعب المشاكل التي يواجهها ،حيث مرت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وبعدها بعدة تطورات، بعد الاستقلال (1962-1980)، بداية من التسيير الذاتي والثورة الزراعية ،وكذا مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص وأثر هذه التطورات في السنوات الأخيرة على قطاع التي أحدثت تغيرات عديدة في المجال الفلاحي ومساهمة الفعالة على القطاعات الأخرى.

إن سعي الدولة الجزائرية وراء تطوير وتنمية القطاع الفلاحي من خلال برامج تنموية تتمثل في سياسات انتهجتها الجزائر من سياسات توجه فلاحي وكذا الاصلاح الفلاحي وسياسات الثورة الزراعية وكذا سياسات الدعم و المخطط الوطني للتنمية الفلاحي PNDA وبرامجه وسياسة التمويل الفلاحي ومدى نجاحه في تمويل المحاصيل وبعث نفس جديد في القطاع الفلاحي تسمح بالفلاحة الجزائرية إلى غزو السوق العالمي في مجال الإنتاج الفلاحي.

وفي هذا الإطار تصدرت هذه القضية أي واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة موضوعنا وذلك تحت الإشكالية التالية:

ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحالية؟

أولا: نتائج البحث:

من خلال دراستنا واستعراض عناصر البحث يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. ورثت الجزائر حينما تسلمت زمام أمورها بعد الاستقلال هياكل استعصى عليها عملية التقويم والإصلاح و الخراب الذي مس الأراضي فترة الاستعمار من جراء السياسات التي انتهجها المستعمر، فقد كان من المحتم القيام بتحديد القطاع الفلاحي وتحسين الأرياف في إطار العمل الاشتراكي؛
2. اهتمت الجزائر بالقطاع الفلاحي غداة الاستقلال مباشرة من خلال البرامج و المراحل التي انتهجتها الحكومة لإنشاء اقتصاد وطني يعتمد على القطاع الفلاحي بداية بالتسيير الذاتي و الثورة الزراعية وكذا مرحلة تمويل القطاع العام و الخاص؛

3. الإنتاج الفلاحي في الجزائر يمتاز بالتنوع في المحاصيل وهذا بسبب تنوع المناطق الفلاحية، كما أظهرت الدراسة تطورا ملحوظا في الكميات المنتجة المتعلق و ببعض المنتجات الفلاحية؛

4. المساهمة الكبيرة و الفعالة للدعم الحكومي في تطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي و الحيواني، كما إستفاد القطاع من الآثار الايجابية لمختلف الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها خلال فترة الدراسة؛

5. المساهمة المعتبرة و النسبية لقطاع الفلاحة في بنية الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل مقارنة بباقي القطاعات؛

6. اهتمت ولاية المدية بتنمية القطاع الفلاحي بإتباع عدة سياسات للدعم تماشيا و الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ التسعينيات من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التمويل الفلاحي.

اختبار الفرضيات:

1. ساد القطاع الفلاحي خلال الفترة (1962-1999) النظام الاشتراكي، وذلك من خلال تبني الجزائر عدة سياسات زراعية ذات طابع اشتراكي، كسياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية وكان هذا التبني لاعتبارات سياسية وتاريخية، كما بدأت تظهر بوادر نظام اقتصاد السوق خلال مطلع التسعينات، **ومنه الفرضية صحيحة** .
2. القطاع الفلاحي في الجزائر يملك إمكانيات لابأس بها تمكنه من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي الأمن الغذائي، إضافة إلى قدرة الجزائر على التصدير والحد من التبعية الغذائية، **ومنه الفرضية صحيحة.**
3. يعاني القطاع الفلاحي في الجزائر من عدة مشاكل كغيره من القطاعات إضافة إلى مشاكل تمويلية وتكنولوجية وكذا نقص اليد العاملة في هذا القطاع، **ومنه الفرضية صحيحة.**
4. تعد السياسات الفلاحية المنتهجة في الجزائر بعد الاستقلال فاشلة، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية الغذائية، **ومنه الفرضية صحيحة.**
5. لم يحقق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية جميع أهدافه وهذا راجع إلى أسباب عديدة أبرزها لم يكن مواكبا للتطورات التي حصلت في المجال الفلاحي، **ومنه الفرضية غير صحيحة.**

6. إن البرامج الفلاحية المطبقة في الولاية كانت مشجعة ومجدية لكنها غير كافية، وذلك لعدة أسباب ومشاكل متعلقة بطبيعة المناخ والأراضي إضافة إلى نقص مؤسسات التمويل وكذا نقص الخبراء في المجال الفلاحي، **ومنه الفرضية غير صحيحة.**

الاقتراحات:

من خلال بحثنا ودراستنا البسيطة التي قمنا بها في إطار واقع وآفاق القطاع في الجزائر دراسة حالة ولاية المدية في الفترة (2011- 2016) والذي يستوجب دراسة مطولة ومعمقة واشمل مما يزيد من تطوره وازدهاره ورفع إنتاجيته. إلا أننا ارتأينا أن نقترح بعض التوصيات من شانها أن تدعم القطاع.

1. القطاع اليوم طاقة أساسية في كل دولة خاصة الجزائر لها الإمكانيات اللازمة ومن هذا المنطلق يجب على الدولة وضع قوانين فلاحية منظمة تكون بمثابة مرحلة تقديمية في مجال تنظيم وتحسين أداء القطاع.
2. تسهيل شروط الدعم الفلاحي لجذب المستثمرين
3. منح القروض الفلاحية ومتابعة مراحل تنفيذها من اجل تحسين مستوى القطاع
4. تضافر جهود الدولة مع القطاع لتوفير الموارد الرأسمالية اللازمة
5. الإرشاد والتوجيه للفلاحين في استخدام الموارد الفلاحية
6. النظر إلى الفلاح على انه عون اقتصادي من خلال إعادة الاعتبار للمهنة الفلاحية
7. إنشاء معاهد لتكوين وترقية الفلاحين بهدف إدخال أساليب حديثة في القطاع بدلا من الأساليب التقليدية التي تتطلب الجهد الذي يقابله المردود الضئيل
8. توسيع شبكة الري من خلال حفر الآبار وتقليل نسبة الاعتماد بالدرجة الأولى على الأمطار

آفاق الدراسة:

وكإتمام لدراستنا التي تعد قطرة من فيض واسع في المجال الشاسع الذي عالجنا فيه واقع القطاع الفلاحي في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة ومن اجل فتح أفاق جديدة في هذا المجال يمكننا تقديم عناصر يمكنها أن تشكل إضافة إلى موضوع الدراسة.

1. مدى مساهمة القطاع الفلاحي في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة
2. اثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر
3. تحسين أداء القطاع الفلاحي في ظل التدهور الكبير الذي تعرفه العائدات النفطية.

وفي نهاية بحثنا نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا البحث، وفقا لمنهجية البحث العلمي.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.

2. خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص و القواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية)، 1999.

3. عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4. عصا أبو الوفاء، علي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المجموعات الجديدة، الإسكندرية، 1975.

5. عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

6. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، حزيران، يونيو2010.

7. محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1986.

8. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2000.

9. ناصر الناصر، الاقتصاد الزراعي، الطبعة الأولى، كلية الزراعة، جامعة حلب،1980.

2. الأطروحات والرسائل

10. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012.

11. بويهي محمد، القطاع الفلاحي في الجزائر و مشاكله المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003،.

12. زبيري رابح، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996.

13. رجراج محمد، أثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999.

14. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011-2012.

15. أحمد التيجاني هيشر، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03.

16. بوعزيز عبد الرزاق ،محاولة تقييم أثر الإصلاحات الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ،2009/2000، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة المدية.

17. بولحبال نادية، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.

18. بيدي مدني، دور الإعتماد الإيجاري في التنمية الفلاحية بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2009.

19. بن سمية دلال، التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة وكالة بسكرة، مذكرة ماجستير، جامعة خيضر، بسكرة، 2004/2003.

20. خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2011.

21. سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 200-2005، مذكرة ماجستير، قسنطينة،2005-2006

22. الطاهر زويتر، إشكالية التشغيل في الزراعة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

23. مجدولين دهنية، إستراتيجية التنمية لولاية بسكرة، آفاق وتطوير سهل لوطاية في إطار سياسة الدعم الفلاحي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

24. موسى رحماني، "محاولة تحليل الهيكل التنظيمي وتطوير الإنتاج الفلاحي وأثرهما على الحالة الغذائية بالجزائر 1962-1987"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1990.

25. عمارة أمال، التنويع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014 مذكرة ماستر في العلوم السياسية، سعيدة 2014-2015

26. بشوش كريمة، دور التمويل الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التجارة، تخصص علوم مالية، جامعة المدية 2014/2013.

27. قادري فاطمة الزهراء، ملامح التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014) دراسة تحليلية لولاية المدية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تحصص مالية وبنوك، جامعة المدية، 2015/2014.

3. المجلات والدوريات

28. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة الجزائر، 203.

29. خميس خليل، مساهمة القطاع العام والخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد التاسع، جامعة ورقلة، 2011.

30. رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2007.

31. فوزية غربي ، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، العدد الخامس، فيفري 2004.

32. مطانيوس حبيب، المسالة الزراعية في سوريا، واقعها وأفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 14، العدد 2، 1998.

33. نصر الدين دربال، نحو 400 مليار دج من بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري للنهوض بالقطاع الفلاحي، الجزائر 360، العدد 384، 24 ديسمبر 2013.

34. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، بتاريخ 08 جمادى الثانية1427 الموافق ل 04 يوليو2006.

4. الملتقيات

35. بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و آثارها على الاقتصاديات و المؤسسات يومي 21 و 22 نوفمبر 2006.

36. التشاور الوطني حول الفلاحة، تقرير اللجنة3، نادي الصنوبر البحري، الجزائر، أيام 11-12-13 ماي 1992.

37. الفلاحة التعاقدية مع صغار الفلاحين، مداخلة بدعوة المنظمة الزراعية العربية، السودان، جانفي، 2015مصطفى بناوي،

38. مصطفى بناوي، إنجازات القطاع الفلاحي لولاية المدية في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية يوم 28 و29 أكتوبر 2014.

5. المنشورات والتقارير:

39. درار مبارك، جريدة الجزائر الجديدة، عن مديرية الفلاحة لولاية المدية، إمكانيات فلاحية هائلة واستغلال ضعف للأراضي الصالحة للزراعة بالمدية،15.04.2012.

40. مديرية الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية المدية،01 ديسمبر 2012.

41. مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، اجتماع حول طرق السقي المقتصدة للماء،2012.

42. مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، ماي 2018

43. مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية، منشورات الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

44. معلومات مقدمة من طرف مصالح التعاونية الفلاحية للحبوب والخضر الجافة بالبرواقية.

45. منشورات مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

46. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وافاق، الجزائر، ماي، 2012.

47. دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر، 2009.

48. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، العربية، المجلد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2015.

6. المواقع الالكترونية

49. مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلمية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160616/80799.html.

50. مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية المدية، متوفر على الموقع http :www .dt.medea.com/Indexphp/presentation

51. قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O): http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/data/QC .

52. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: www.minagri.dz

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

1. Les theses

53. si-Tayeb Hachemi. Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à L'OMC, thèse de doctorat en science agronomique. Option économie rurale, université de MOULOUD MAAMERI de TIZI-OUZOU, 2015, P133.

2. Les rapports

54. programme de develepement et objectifs des filiéres stratégique de l'agriculture, Ministre de l'agrucilture, du develepment rural et de la Peche, 02juin 2106.

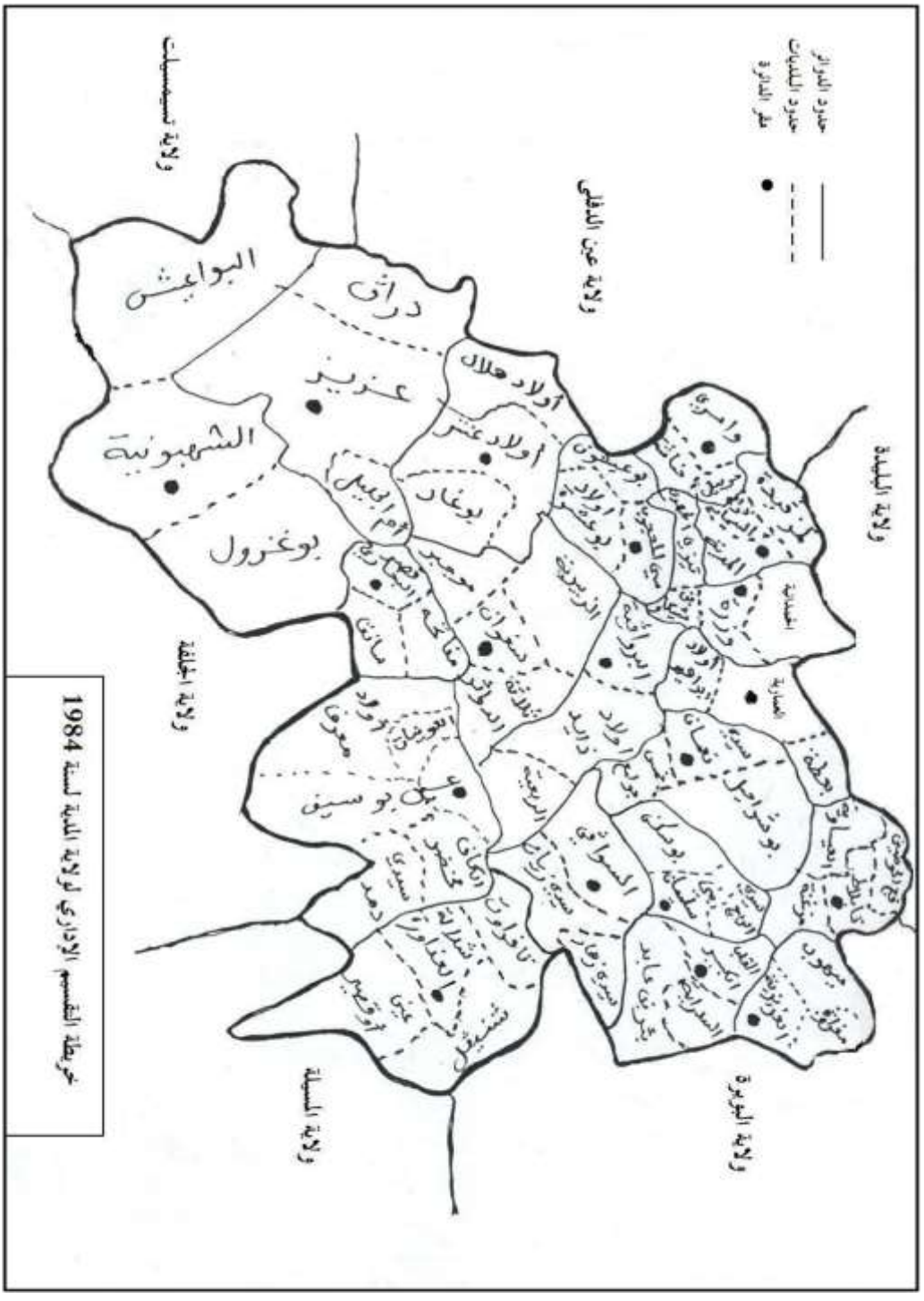
55. Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2011, Banque d'Algérie.

3. Les sites

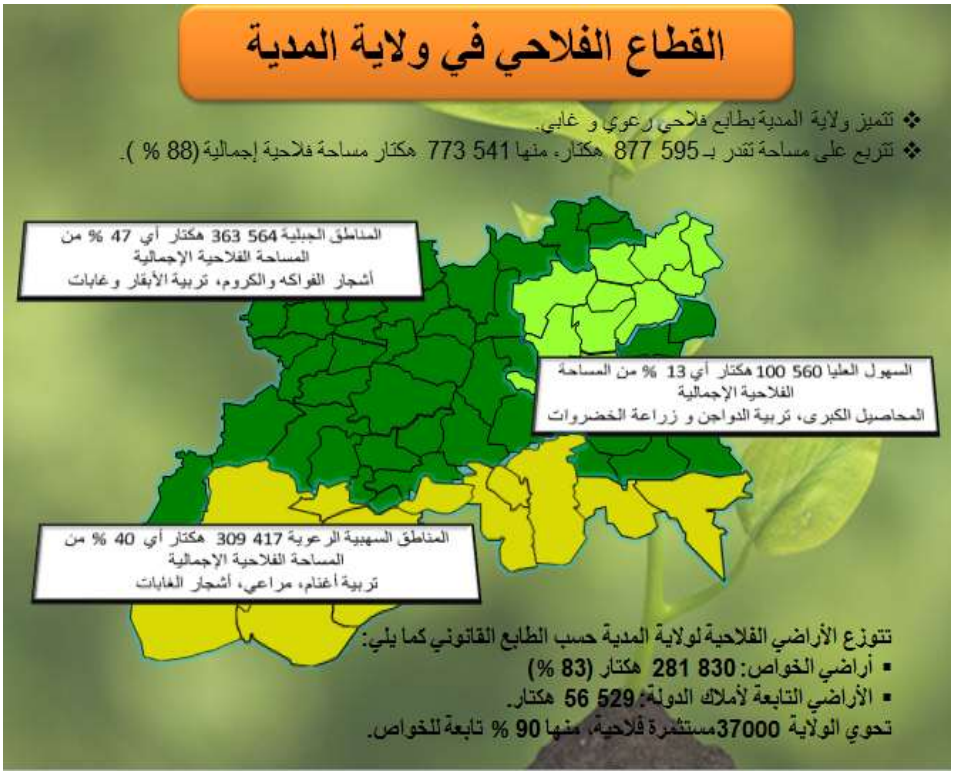
56. http://www.minagri.dz/pdf/refue%20de%20presse/Octobre/SYNTHESE_PRESSE_AR_DU_04_OCTOBRE_2016.pdf.

الملاحق

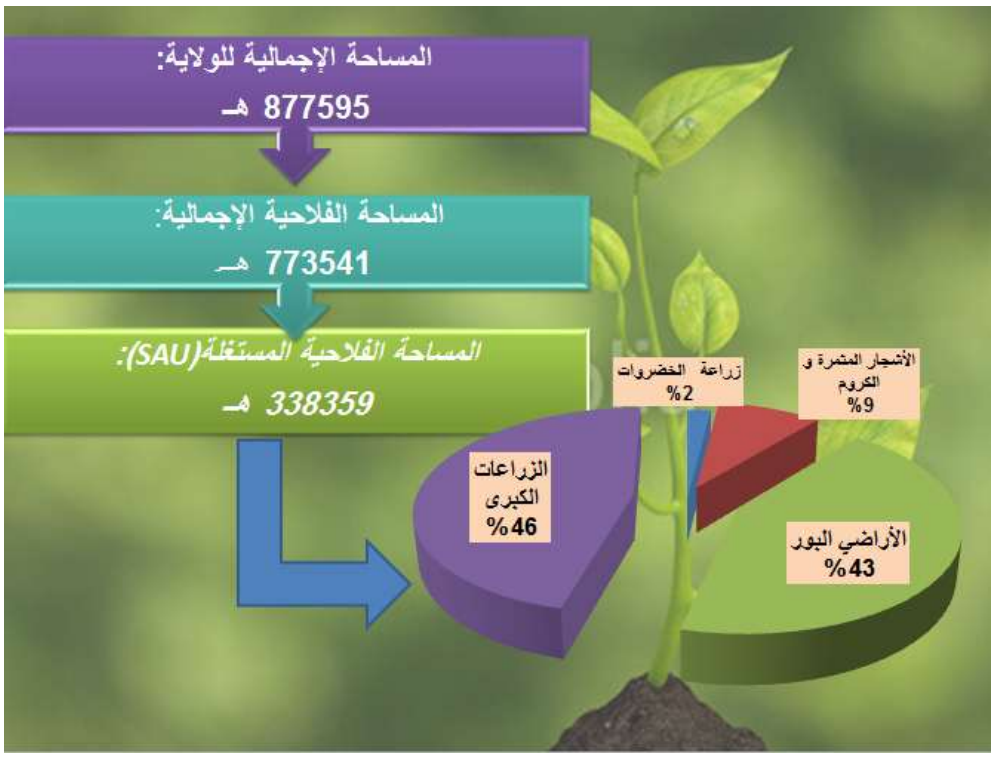
الملحق رقم: 01



الملحق رقم: 02



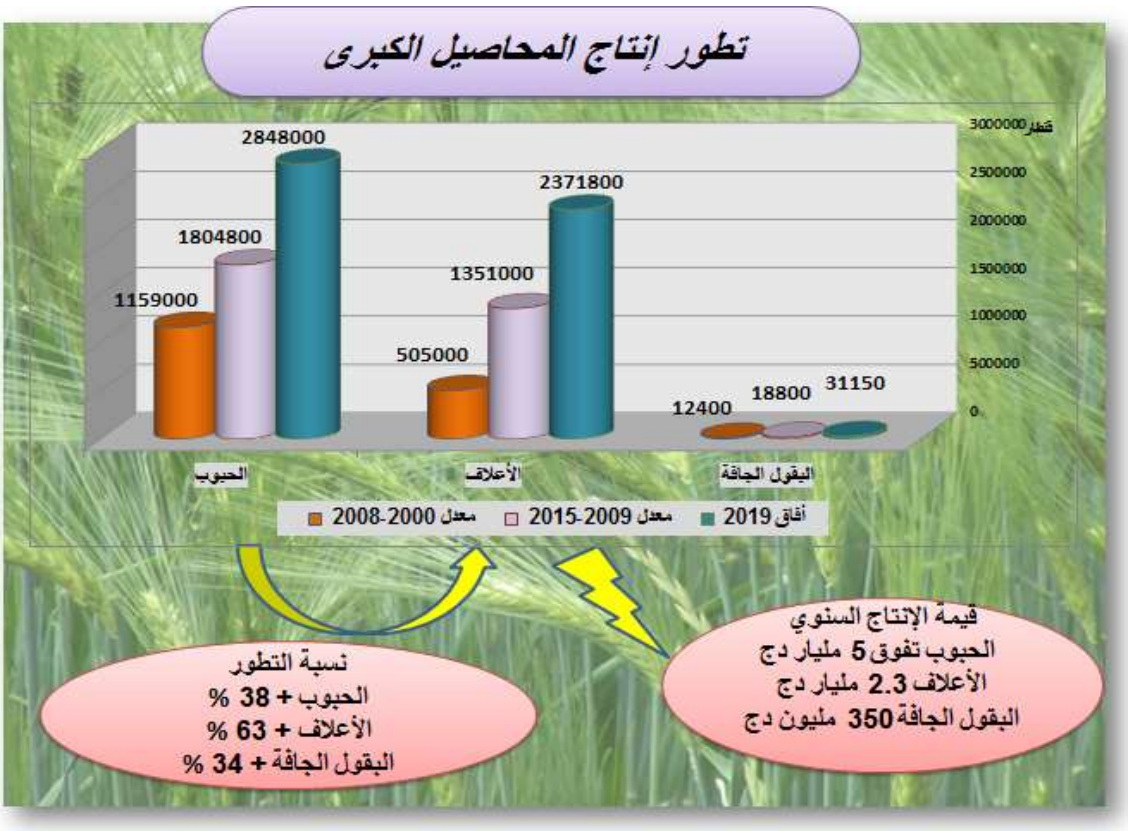
الملحق رقم: 03



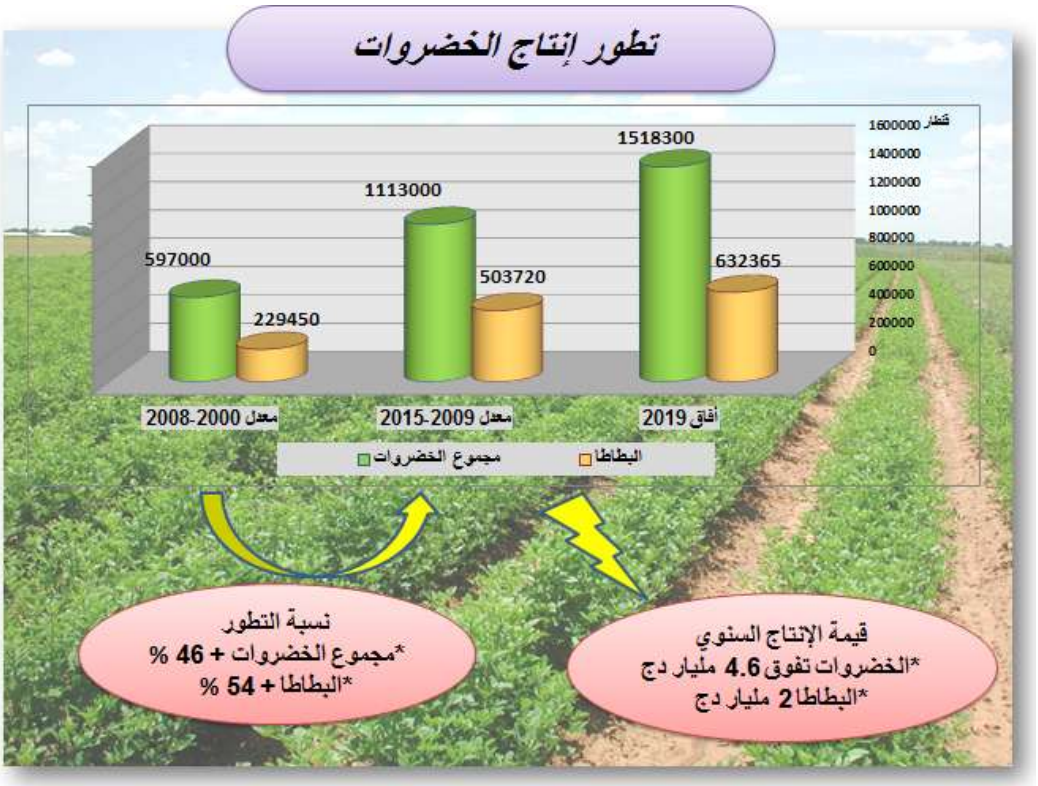
الملحق رقم: 04



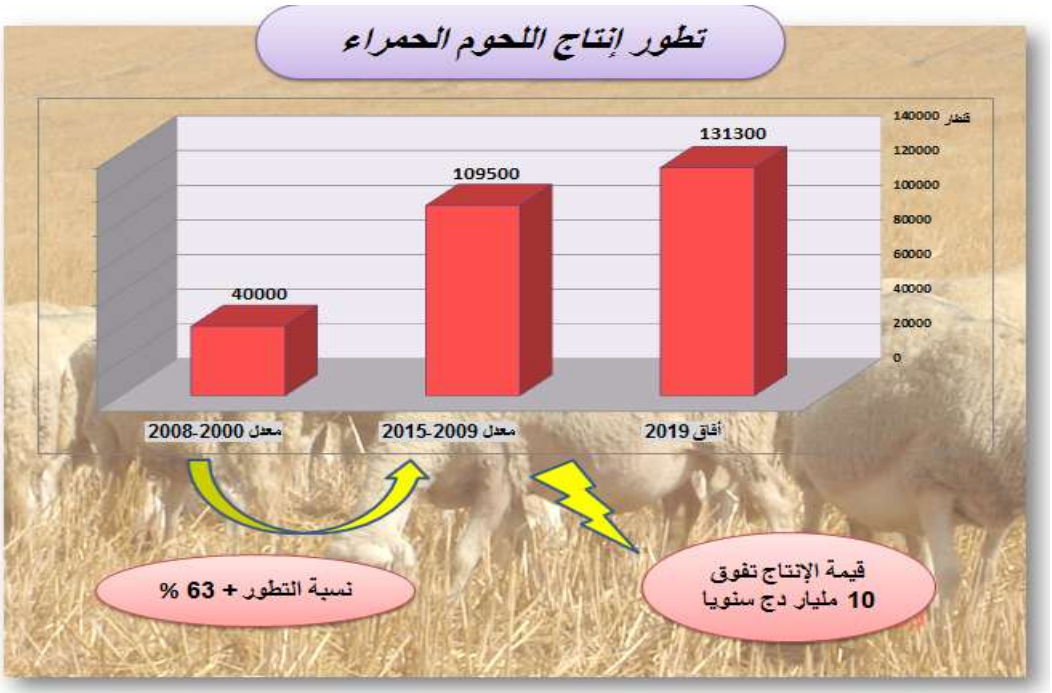
الملحق رقم : 05



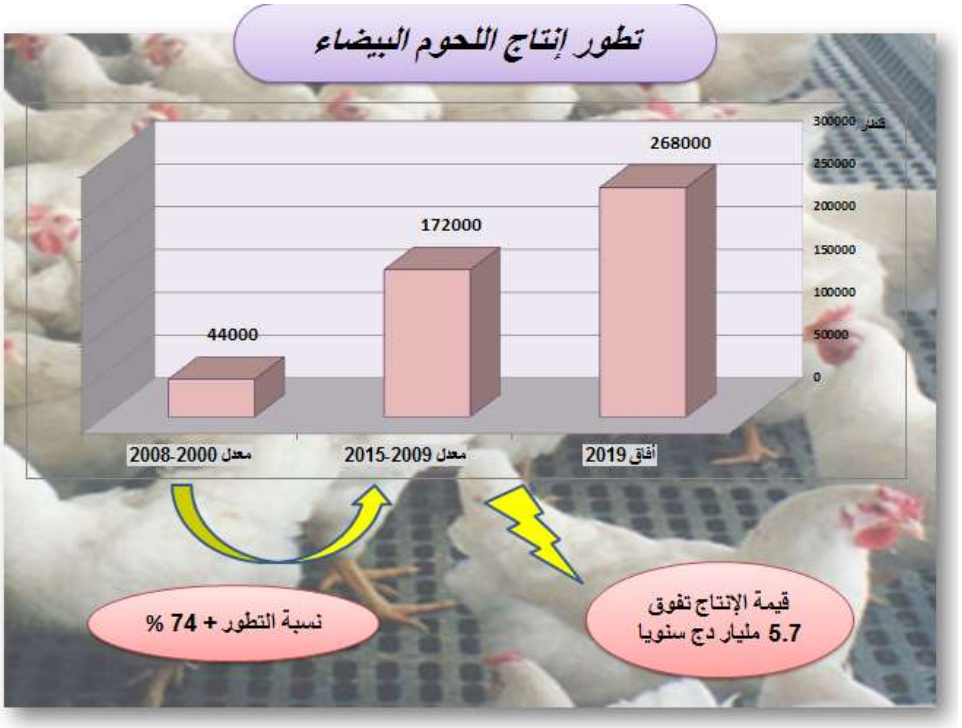
الملحق رقم: 06



الملحق رقم: 07



الملحق رقم: 08



الملحق رقم: 09

